فهرست شد
میکروفیلم تهیه شد

آستان قدس

۱۳۸۶/۹/۲۴

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

* حاشیه بر شرح ملا خلیل
ن

نام کتاب: حاشیه (صدرا و ذیلاً ناقص)

مؤلف متن: ملا عبد العلی ... محشی:

شارح: ... مترجم:

تاریخ تحریر: ... نوع خط: نسخ ... تعداد سطر: ۱۹

جزء کتب: نحو ... زبان: عربی ... عدد اوراق: ۱۳۷

اندازه اوراق: طول ۱۷ ... عرض ۱۳ ... شماره عمومی ۲۶۵۰۸

وقفی خریداری: خریداری آستان قدس ... تاریخ وقف خریداری: ۳۱ شهریورماه ۱۳۷۸

ملاحظات:

۱۳۹

القياس الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاسماء وهي
الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع
مزية على الاصل وانه غير جايز ولانه كان في آخرهما حروف
وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى
بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من
الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني
فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة
الا ترى انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع
ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزع
هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال
الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو ضربا ويضربان
واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع
نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا
ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون

الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما
فضلة فى الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر
من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء فى
المثنى الاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبعدهما
علامة التثنية والواو والياء فى الجمع الاعراب وكل واحد منهما
مع كسر ما قبل الياء مع النون وبعدهما علامة المجموع والنون حالة
الاضافة بمنزلة التنوين وفى غيرها للعلامة فقط وليس النون
عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله
التقدير فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديرى ولفظى
اما الاعراب التقديرى ففى موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب
لفظا والثانى ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففى موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهى اسماء فى
اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءنى فتى
ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
فى آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف
فى فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده فى حالتى
اللام والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر
الاعراب على ما قبله والثانى الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث
السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى وانما

تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء
ومع يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك
الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فلذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون
هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة
موجودة قبل التركيب المقتضى للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة
عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف
فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامى تقديرى حالتى الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة فى حالة الجر واختار المصنف انه
تقديرى فى الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المستثقل ففى موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهى اسماء فى اواخرها ياء ما قبلها كسرة
فان اعرابها تقديرى رفعا وجرا دون النصب تقول جاءنى قاض
اصله قاضىٌ ومررت بقاضٍ اصله بقاضىٍ استثقلت الضمة
والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون
التنوين لان التنوين للعلامة وهى التمكن بخلاف الياء فصار جاءنى
قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول فى النصب رايت قاضيا لخفة
الفتحة على الياء والثانى جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديرى رفعا دون النصب والجر تقول جاءنى مسلمى
اصله مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون

الرفع لما سبه النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما
فضلة في الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر
من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في
المثنى الاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبعدها
علامة التثنية والواو والياء في الجمع الاعراب وكل واحد منهما
مع كسر ما قبل الياء مع النون وبعدها علامة المجموع والنون حالة
الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون
عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله
التقدير فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب بتقديري ولفظي
اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب
لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في
اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى
ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف
في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي
اللام والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم ينجر
الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث
السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلاماني ومسلماني وانما

تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء
وحين يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك
الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فلذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون
هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة
موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف
فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه
تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء ما قبلها كسرة
فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض
اصله قاضيٌ ومررت بقاض اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة
والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون
التنوين لان التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني
قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة
الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي
اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون

الرفع لما سبه النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما
فضلة في الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر
من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في
المثنى الاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبعدها
علامة التثنية والواو والياء في الجمع الاعراب وكل واحد منهما
مع كسر ما قبل الياء مع النون وبعدها علامة الجموع والنون حالة
الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون
عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله
التقدير فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي
اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب
لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في
اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاني فتى
ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف
في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي
اللام والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر
الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث
السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما

تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء
وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك
الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون
هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة
موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف
فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه
تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء ما قبلها كسرة
فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاني قاض
اصله قاضيٌ ومررت بقاضٍ اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة
والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون
التنوين لان التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاني
قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة
الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاني مسلمي
اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون

مسلمون واضيف الى ياء المتكلم فصار

قلبت الواو ياء وادغمت في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل
الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان
من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال فما سواه لفظي
مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره
متناول للفظي وللتقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر
قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه
علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم
معرب يكون فيه علتان من تسع او علة واحدة من هذه التسع تقوم
مقام العلتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين وانما قال هذا القول
تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال
بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر
وهي التسع المذكور وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة
الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وما قرب
مما ذكره غيره او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب
على فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال
في مثل قولنا منع الاسم الصرف النون زايدة اذ لا عامل ههنا
ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر مبتدا وهو النون لان

لان الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست بسبب منع الصرف ولا
بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان تحكم
بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين
نكرة واعلم ان كلا من هذه العلل التسع فرع لشي فالعدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول
الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم
ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع على الواحد والتركيب فرع الافراد واما
الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع
الصرف بمشابهتها الفي التانيث وح لم نقل انه فرع لشي وقال الكوفيون
انه انما يمنع الصرف لا للمشابهة بل بالاصالة وح يكون فرعا على زيد
عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع
كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف رحمه
الله عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو
عمر واحمر الى اخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف
ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب التانيث المعنوي
والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المتكررة ومعدي كرب
للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن
الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف

ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر ان كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونها مشتركا بين النصب والجر و علامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات سوى تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة قوله ولا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين والكسرة لانه لما شابه الفعل من وجهين منع ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قال انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف فيه علتان كل واحدة منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قال ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب يضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله

أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع ولزوم الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود عندهم **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء واشياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبيل غير المنصرف فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين والعلة تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم تمنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة تمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث كما مر وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة ولزوم التانيث لانها للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا الى آخره اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما

تحقيق ولا اخر بقدير والمراد بالعدل التحقيقى انه اذا نظر الى
الاسم المعدول وجد قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شى
آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى
وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس
غير منع الصرف يدل على ان اصله شى آخر وذلك انه من الاعداد
والاعداد من الاصل العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة
فاحاد وموحد معدول عن واحد واحد وثنا ومثنى عن
اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع
عن اربعة اربعة فهى غير منصرفة للعدل والصفة كما فى قوله
تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعنى
خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال
ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق
العدل فى اخر فلانه افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا
لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل
من وههنا اخر ليس مع التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان
يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من
وتحقيق العدل فى جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة
وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى وفعلاوات كما
يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على

ويجوز صرفه بالعدلية دون وزن الفعل

٥

مذكر الى آخره اى فان سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع
الصرف ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة
احرف لم يكن فيه تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه
خاليا من علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث وهو
الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التانيث
لانك تصغر قدما بقديم وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء
الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم عقيربة
بالتاء فى تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمى به مذكر
انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب وثلاث من نسوة ثلث اذا سمى به مذكر لم ينصرف لتحقق
العلتين مع تحقق شرط منع صرفها ولهذا كان كراع غير منصرف مع
كونه اسما للفحل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمى
به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق قلنا ان التانيث فى الجمع
ليست حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان يكون
علمية اى شرط المعرفة فى منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة
وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها
معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات

الابنان

والكراع اسم للخيل ويطلق الخيل على جمع الفرسين

عناق عنوق
بر غاله ماده

واما تعريف المعرّف بلام التعريف والمضاف لى احدهما فلانهما
لا يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام
تعيّن ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف
التواكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف
العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع
فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج
اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية
لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفا وسي فعلى هذا
لا احتياج الى شرط احد الامرين **قوله** العجمة شرطها ان يكون علمية اي شرط
العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو لم يكن
علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة
او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع
الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه
علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او
زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف
ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد
السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا
تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو

تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما
امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا **قوله**
الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع الى آخره اي شرط الجمع المانع من الصرف
ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير ها والمراد بمنتهى الجموع ان
يكون على صيغة غير صيغة جمع المذكر السالم يمتنع جمعها جمع التكسير
وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمعها جمع السلامة نحو الصواحبات
ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان
نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان ولهما مدغم في الثاني
نحو دواب والثالث بعده ان يكون ثلثة احرف وسطها ساكن
نحو مصابيح وقناديل وانما قال بغير هاء لانه لو كان بها نحو صياقلة
لتشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد
اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهرة واما مشابهته معنى فلوقوع
كل واحد منهما على الكثرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا
ووقوع المصدر على الكثرين واعلم ان المراد بالها هاء التانيث لئلا
ينتقض بمثل فوارة جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان
اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير
ها مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع
في قوله صيغة الجموع لجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدايني
كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان مثل الجواب

يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على
صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن
مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فهو انه
منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء، **قوله**
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية
في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه
لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي محققة هاهنا لانه
منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا
السوال غير متوجه في حضاجر وان لم نعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن
لا يمنع الصرف للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف
وان لم نعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه
علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر
علم للجنس فهو حينئذ علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمونث كاسامة للاسد
واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا لكن
لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موثرة
ولهذا لو نكر كان غير منصرف ولقائل ان يقول حينئذ يلزمه ان يقول شرطه
ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف **قوله** وسراويل اذا لم ينصرف
وهو الاكثر الى آخره هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال

غير منصرف لانه منقول عن الجمع

فقد قيل اعجمي حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سروالة تقديرا
واذا صرف فلا اشكال

لم ينصرف

7

هذا الوزن انما يمنع الصرف وهو اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع
وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم ينصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي
فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي وكانت
الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني
انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن
لا يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا حفظا لقاعدتهم
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على
الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على
الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في مواضعهما واما اذا صرف وهو
وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية هاهنا فوجب صرفه **قوله** ونحو
جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث
اللفظ بلا اختلاف بين المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف الياء تقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين
وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه
منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان
نحو مساجد او ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وليس هاهنا بعد
الف التكسير حرفان او ثلثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام
فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نم انه ليس بعد الف التكسير

حوفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذى يدل على ذلك انك تقول
جائنى جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب
جاريا على الراء فيقول جائنى جوارٌ بالرفع واذا كانت الياء مقدرة
للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما
حكما لفظيا فان قيل لم هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده
قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل هولاء جوار جوارى
استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هولاء جوارى فلما كانوا يحذفون
الياء اكتفاء بالكسرة فى المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كانوا يحذفون الياء فى الجمع الذى هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء
والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين عند سيبويه
ليس بتنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن
واما حال النصب فبالاتفاق انه غير منصرف تقول رايت جوارى لخفة الفتحة
ولو قيل مررت بجوارى بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة
الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً
قوله التركيب شرطه العلمية الى آخره اى شرط التركيب المانع من
الصرف امران وجودى وعدمى اما الوجودى فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن
علما لكان فى معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمى
ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة
لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على المذهبين

٨

فبالحرى اه
فبالاولى ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا
وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له
حظ فى منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه
لو قال ولا بان يكون الثانى صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف فى
الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه ونفطويه
وخمسة عشر اذا جعل علما فى المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض
بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة
اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادى لكونه مخصوصا بالمبنيات
فلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادى
او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر علما
واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد
علما لان زيدا وكب من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا
كانتا فى اسم الى آخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفى التانيث فى امتناع دخول
تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون
فى اسم فشرطه فى منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهتهما لالفى التانيث
لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان وسعدانة
وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان

في صفة فيشترط في منع الصرف انتفاء فعلانة لتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجي فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهو انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجي ندمانة وعدم مجي فعلى فينصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص به الى اخره اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا توجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وانفعل وما اشبهها واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول

الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد تشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل افعل امر للمخاطب ولا تفعل نهي له ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل ح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا

انصرف بعلمٍ ثم وجود الوصف ووزن الفعل لاستقاء الامرين
معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء المؤنث تقول
هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة ثم اذا سمي به كان غير منصرف لانه
غير قابل للتاء ح ولذلك حكم ارمل واوطل وبابه وما فيه علمية مؤثرة
اذا انكر صرف الى آخره اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية
سبب في منع الصرف فانه اذا انكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية
المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل
ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط
في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع
علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه
من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث
المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم
فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما
من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما
مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية
تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية
ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل كمنع صرف العدل من غير
العلمية في ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية
في احمر اذا كان صفة نحو قوله ومما متضادان اي العدل ووزن الفعل

لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل صح

على سبب واحد او فاذا انكر بقي بلا سبب فلا يكون الا احدهما

متضادان

متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال
ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون
كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكرت زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف لان العلمية ليست بشرط
فيهما فاذا لم يصدق كلما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف وجوابه ان
يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء
فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال المقدر نظر لانه لا يتوجه
السوال المقدر ح لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا
لا نم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا يلزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلثة وليس
مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير
النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي
فيه العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا انكر بقي
صرف لبقايه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان
كان فيه احدهما فاذا انكر صرف ايضا لبقايه على سبب واحد لانه
زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم
تكن مؤثرة اذا انكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي
به فيه علمية وليس من حكمه اذا انكر صرف لان العلمية غير مؤثرة
لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف

لان كل من الثلثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية ترجيح بلا مرجح

لم يصدق قوله كلما فيه علمية صح

سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة
ووزن الفعل فاذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه
والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة
الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان
نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر
بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية
لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع ولذلك
حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر
وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل
فلم يكن فيه الا العلمية قوله ولا يلزمه باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه
باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبره
في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبره فيه
لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك
فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نم ان الصفة
الاصلية لو كانت معتبره بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في
مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار

بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية ح

المتضادين

المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز
وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف
فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين
وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقوله اتاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص
واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه
علمية موثرة فاذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على
راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او
دخله الالف واللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن
اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف ولا من هذه
الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم
اعني اللام والاضافة اخرج عن مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله
الكسر وقال قوم انه غير منصرف لوجود العلتين ايضا فيه بل انما
دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام
او الاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فبقي المكسور وقال قوم ان
بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران

وجود ح

فيتبع اه

فيتبعه الكسر ح

صفة علما بالعلتين وان لم تبقنا او لم تبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمرو وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع مشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اى هذا باب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل انما ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل فى الاصل وما سواه محمول على الفاعل فى الرفع قوله وهو ما اسند الفعل الى آخره وانما قال اسند ولم يقل اضيف ليدخل فيه فاعل الامر والنهى وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم نحو اعجبنى ان ضربت زيدا فان الفعل فى محل الرفع بانه فاعل اعجبنى وليس باسم وان كان فى تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قايم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل فى الاول وفاعل الصفة المشبهة فى الثانى قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل

اوشبهه

او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا فى مثل قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثانى ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قايما به ولم ينقض الحد بمثل زيد فى قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد فى الايجاب او السلب ولقايل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل فى قوله ما اسند اليه الفعل هو الفعل الاصطلاحى او الفعل الحقيقى الذى هو المصدر لا سبيل الى الاول لان الاصطلاحى غير قايم بالفاعل ولا الى الثانى لانه لا حاجة الى قوله او شبهه ولكن

ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعنى الحدث والضمير في قيامه يعود الى مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور وح لا يشكل الحد ولا ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه على ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلى فعله اى واصل الفاعل ان يلى الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشيا المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشيا بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشيا ولكونه موجبا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشيا قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد اى ولاجل ان اصل الفاعل ان يلى فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقديمه رتبة

وفيه نظر نحو

فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة ثمه وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة هنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل على ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل آخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايد قوله واذا انتفى الاعراب لفظا اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم تنتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل ولذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل

اوله قصايد امثالى تضيع كما

متصلا موخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم اجتماع ان يتقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال متصلا لانه لو كان
مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت ومما
ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز
تقدم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقدم
الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا لانه لو اخر لانقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص
آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا بالشخص
اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب
المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا
فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال
لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر
فيهما والمقصود الحصر في احدهما فما ظنك وان كان الثاني كان
القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه بقي الفعل بلا فاعل ولا قائم
مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب حينئذ لانا نختار

وانما قال الضمير الا انه لو كان الفاعل ضميرا يجب تقديم الفاعل على المفعول

وههنا تقديم المفعول على الفاعل والفعل فلا يرد النقض عليه

قال

القسم الثالث وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ونمنع بقاء الفعل
بلا فاعل لان زيدا الموخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل
ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل بلا
فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك
اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه
ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله
واذا اتصل به ضمير مفعول الى آخره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن
المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من
باب اعطيت ضمير المفعول الثاني وجب تاخير الاول نحو اعطيت
الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم
على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن
المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى
قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز
ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا
وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل

عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها
في امتناع تقديم الفاعل في الموجودة فيها وكذلك اذا اتصل
مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب
تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل
منذ ارجف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع
اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما
ذكرناه **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى آخره اعلم ان
الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على
سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول
القايل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار
قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح فكان قايلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع لخصومة اي
يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع
الضعيف الذليل والمختبط السايل الذي يختبط بالليل والطوائح
جمع المطيحة وهي المهلكة على خلاف القياس ومثله قوله تعالى يسبح له فيها
بالغدو والآصال رجال بفتح البا على قراءة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قايلا قال من يسبحه فقيل
رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في

قال تعالى

وقياسه ان يجمع على مطائح

البيوت

البيوت بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب
ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد وانما وجب
حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر
والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايدة
وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدا وما بعده خبره
لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا
او تقديرا **قوله** وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا للسوال
قوله واذا تنازع الفعلان الى آخره اي اذا تنازع العاملان او اكثر
اسما ظاهرا بعدهما سوا كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت
زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما
يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية
اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قايما مقامه نحو
ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية
اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو
ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله

يقتسمان في الكلام وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي
الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول
يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او ضربت
زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت
وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين
صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكوره
بالفعل وهو حال عن الفعلين المتقدمين بعد قوله فقد يكون في
الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين
بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن
ان يكون حالا عن الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه
ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد
الفعلين بالمختلفين لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد
وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني
تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في
لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما
قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول
ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل
الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال
الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل

واكرم صح

في الاقتضاء صح

واحد

16

واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها
وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم
مثل ما ذكره بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غايبا
نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما
نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فلدفع الالتباس ولكنا في
غيرها فيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت
واكرمت الا اياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر
لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر
او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع
او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو ضربني واكرمني زيد
و نحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما
نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني
لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية
والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضى
المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم
الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال
الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من
غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون

او هو صح

زيد صح

زيد ضربك واهان او ضرب واهانك صح

مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر قوله فان اعملت
الثاني لا الآخر اي اذا اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل
الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل
اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني
واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا تحذف فاعل
الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من
الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في
التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت
الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني
واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه
مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله
وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول
يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو
ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع
او النصب او الاول النصب والثاني الرفع نحو ضربني واكرمني زيد اكرمت

في بعض النسخ لا يوجد من قوله ...

وضرب

وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما
او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني
زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني نحو
ضربني واكرمت زيد لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء
انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول
واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول
الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى
قوله وحذفت المفعول الآخره اي اذا اعملت الفعل الثاني كما
هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول
من الفعل الاول ان استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني
زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه
في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل
اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا
منطلقا الاخير واعملت حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو
منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب

حسبت كالحج ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في
المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني
بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وان
اعملت الاول الى آخره اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين
فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربني واكرمني
زيدا وضربني واكرماني الزيدين وضربني واكرموني الزيدين
[illegible] والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو
الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان
اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق
الملفوظ المراد ولدفع الالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا
ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني
واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف
فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان
حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول
الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما
الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي
بار

باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا
سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان
منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان
يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى
ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما
الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي
يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب
وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك
لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى والجواب ان الاول والثاني
تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد
انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله
وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى آخره استدل الكوفيون
على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس
وهو ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ووجه الاستدلال ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى
رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع
انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير
اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل
الثاني لم يختر امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار

اي الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس
هذا البيت من ما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة مقدمتين
احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا
والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت
هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال
من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله فلو انما اسعى لادنى
معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى
معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال
واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون
طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان
لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا
لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب
الملك والمجد يدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم
فاعله الى آخره اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه
لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله
وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله هو

كل

كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضُرب زيد
وانما قال واقيم مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم مقام
الفاعل لم يلزم ان يكون مرفوعا نحو قائما في قولنا علم زيد قائما والمراد
من لم يسم فاعله هو المرفوع لفظا او تقديرا وشرطه ان تغير صيغة
الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان مضارعا وعلم
من قوله اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله
ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا وعلم من قوله وشرطه ان تغير
صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا
اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان
عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور القسمين
قوله ولا يقع المفعول الثاني الى آخره اي لا يقع المفعول الثاني من
باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني
من باب علمت مسند الى المفعول الاول دايما لكونهما مبتدا وخبرا
في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في
حالة واحدة وهو غير جايز وكذلك لا يقع الثالث من باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول
الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك
المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان

النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا
فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة
لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو
استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة ولا سبيل
الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول
معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول
معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان
موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما
ليسا مفعول قوله واذا وجد المفعول به الى آخره اى اذا وجد المفعول
به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبته الفاعل
الذي فنقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره نقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان
وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده
بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فايدة زايدة
على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد
المفعول به فالجميع سواء اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب

يزيد

بزيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اى واحد منها
مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه
منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اى اقامة المفعول
الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة
المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة
المفعول الثاني له لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان
نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد
بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني
مفعولية ما قوله ومنها المبتدا والخبر اى من المرفوعات المبتدا
والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد الى آخره فقوله الاسم هو المقصود
لانه لا يكون المبتدا الا اسما او في معنى الاسم نحو عندي انك عالم (علمك حاصل عندي)
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اعني سماعك بالمعيدي (اى ان تسمع بالمعيدي) قوله المجرد
عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسم ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب
علمت والثاني من باب اعلمت قوله مسندا اليه احتراز به عن
الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات
التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترازيه
ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به او الصفة الواقعة بعد حرف

النفي والف الاستفهام ليدخل فيه مثل ما قايم زيد واقايم زيد
فان قايما مبتدأ مع انه ليس بمسند اليه و زيد فاعل ساد مسد
الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر تحصل منهما
فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتدا هذا النوع من المبتدا
وانه غير جايز واعلم انه قال بعد الف الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام
كما قال بعد حرف النفي لامتناع ان يقال هل قايم زيد واعلم انه
قوله رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
او حرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتدأ
بل خبر مبتدا والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدا والزيدان
فاعلها سادا مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند
الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة
لظاهر لكانت مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان
ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
وللقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت
زيدا مبتدأ وقايما خبره وابوه فاعلا لقايم اعلم ان هذا
الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتدأ على ما اختاره في باب

انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه هل قايم زيد

وجه النظر انه يخرج عنه اقايم انتم مع انه مبتدأ

الظاهر

والجواب ان قايما مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد

اسماء الافعال كرويد زيدا ومبهات قوله مثل زيد قايم وما
قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو
اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتدا
الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي والمثال الثالث للمبتدا
الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت
مفردا جاز الامران اي فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام الرافعة للظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو اقايم
زيد وما قايم زيد واقايم انت جاز الامران اي جاز ان
يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها وح يكون داخلة في تعريف
المبتدا لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا
وما قبله خبره وح لم يكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة لمضمر
وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران
كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله
المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد
ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم قوله
المسند به احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير
للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو
يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة

لان في الصفة ضميرا مستترا ... ولم يعلم حكم المطابقة بين الصفة واسم الظاهر مثل اقايم الزيدان واقايمان زيد لانه يعلم من قبل المثال الاول ومثال الثاني غير جايز معلوم بادنى توجه

المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا وينقض ايضا بمثل اقايم انتم في
اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند
الى المبتدا وعن الثاني ان المراد بالظاهر سوا يم ملفوظ سوا كان
مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم اي اصل المبتدا ان
يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد اي ومن اجل
ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا
وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل
هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم
على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان
صاحبها مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا
نكرة اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد
ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من
الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في
الكتاب ست احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تع ولعبد
مومن خير من مشرك فقوله لعبد مبتدا ومومن صفته وخير من

مشرك

وذلك لان المحكوم عليه ذات والمحكوم به صفة له وحق الذات في الذكر ان يتقدم على الصفة ليكون ذكر الالفاظ على وفق ترتيب المعاني وان قيل الفاعل محكوم عليه وليس من حقه ان يكون مقدما على فعله قلنا قد عرض هنا مانع عن ذلك وهو كون الفعل عاملا في الفاعل ومن حق العامل ان يتقدم على معموله

٢٢

مشرك خبره فالمبتدا ههنا نكرة تخصصت بالصفة والصفة كالصفة
نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت
الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره
في الدار وامراة عطف على رجل والمبتدا النكرة تخصصت ههنا
بحصوله في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يسال بالهمزة
وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة
وخير منك خبره والمبتدا النكرة تخصص بالعموم الذي افاده
حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخلت
النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يقال احد خير
منك لعدم الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير
من جرادة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا
والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى
كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة واهر فعل ماض
فاعله مضمر عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة
في محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا النكرة تخصص اما بالصفة
المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر
والخامس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل

بحصول احدهما خ

كلام بجزم

ثم جاز وقوعه نكرة ... والتقدم ... تخصيص الفاعل

فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدا النكرة
بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف وانه لم يجز قائم رجل
والسادس تخصصها بالمتكلم وهو في الدعاء له او في الدعاء عليه
نحو سلام عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك جار ومجرور في محل
الرفع بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا النكرة بالمتكلم اذ معناه المسلم
اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما حذف افعال المصادر فصار
سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان
النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت واسلم فان كان الاول
لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على
الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك
مطلقا من غير اعتبار الماضي او المستقبل او الحال واذا كان كذلك
كان سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان
مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من المسلم قبله خ
فبطلانه للدعاء المطلق قوله والخبر قد يكون جملة الى آخره اعلم خ
ان خبر المبتدا قد يكون مفردا نحو زيد قائم والمفرد ههنا ما هو المراد
في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة
عن مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
ولا يشكل بمثل قولهم زيدا اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد
مقول

فيه خ
مقول في شانه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وهنا بعده
مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما
نحو زيد ابوه قائم او قائم فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقائم
خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر
المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو
زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة
الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول وغير المصنف ذكر
جملتين غير الاسمية والفعلية ومنها الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك
والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان
كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة
فعلية قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدا من
ضمير يعود الى المبتدا او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل
زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من
ضمير ليحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد
لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقول لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدا لئلا
ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم والجملة
وكذا مثل قولك لا اله الا الله اكبر

يعني اذا جعل زيد في المثالين
مبتدا وما بعده خبره [illegible]

عدم احتياج هذا الخبر الى العائد لكونه بمنزلة المفرد ولكونه المبتدا
عبارة عنه في المعنى قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العائد
الى المبتدا اذا وجدت قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر
بستين فالبر مبتدا والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة
اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر المبتدا ولیس فيها ضمير
يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه
وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي
بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم
السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم
خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه
خبر السمن وليس في الخبر ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف لوجود
القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان
منوان منه بدرهم وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار
والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل
فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان
وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا نكرة قوله وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا اذا يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد
في الدار وح يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول
لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل

وتقديره

وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل
خبر المبتدا واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب
الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار
وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال
وعلى التقديرين لما حذف العامل في الظرف انتقل الضمير الذي
كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا
وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف
مجازا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له الى آخره اعلم ان
اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكنه يعرض
له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير
عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام
والتعجب والشرط والقسم والنفي ولام الابتدا نحو من ابوك فمن
مبتدا وابوك خبره ومن تكرمه اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك
لافعلن وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء
صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع
الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما قوله خالي لانت ومن
عويف خاله نال السماء واكرم الاخوال الانشاد وقيل خالي
مبتدا وانت خبره لانه اخر اللام الى الخبر صورة وفيه نظر
الكلها ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك

خبر المبتدا

ومن ذلك ان يكون المبتدا ضمير الشان او ما هو في معناه نحو قلبي لا اله الا الله

اي اي شخص ابوك قبيل ابوك مبتدا لانه موقوف

اي وان ما له صدر الكلام

وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا ههنا لانا لو قلنا المتاخر هو المبتدا
والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج
ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدا والخبر
متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدا
والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتدا ههنا
لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما قلنا
وجب تقديم المبتدا ههنا على الخبر لانه لو اخر المبتدا لالتبس
بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتدا وانما
قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديم المبتدا
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان
يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب
لئلا يشكل بمثل الزيدان او الزيدون قاموا قوله واذا تضمن
الخبر المفرد الى آخره اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشيا توجب
تقديم الخبر على المبتدا مع ان الاصل التاخير فمنها
ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو
اين زيد فزيد مبتدا واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه
للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر
بالمفرد لان الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب
تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا ومن

مبتدا

٢٥

مبتدا ثان وابوه خبر مبتدا ثان والجملة في محل الرفع بانه خبر
المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في
من ابوه متضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما
لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقايل ان يقول
الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر
بالجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى
انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر
الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا
الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها
ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا لوقوع المبتدا مبتدا
نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في
المبتدا اي ان يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو
على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة حاصل
او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل
وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وانه غير جايز وفيه نظر لجواز ان يقال على
الله عبده متوكل فالصواب ان يقال او لمتعلقه ضمير في المبتدا

وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور
بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق
المجرور فلم يقع الاشكال ح ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان
نحو عندي انك قايم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه
مبتدا و عندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي
قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا
ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي
وقيل انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف
قايم واحتمل انها المفتوحة مع ما بعدها مبتدا وعندي
خبرها **قوله** وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر
المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز
الحكم على شي واحد باحكام كثيرة فكذلك جاز الاخبار عن شي
واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فهو مبتدا والبواقي خبره **قوله** وقد
يتضمن المبتدا معنى الشرط الى آخره اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى
الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط
لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث
الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه
وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي

يأتيني

٢٦

يأتيني او في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل
يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلة او صفته
فعلا ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا ولذلك
اذا كان صلته وصفته ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل
وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه يعني مضمن
وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي
يأتيني له درهم ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان
يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ مقتضيه من الجواب
فلم يحتج الى جواب آخر **قوله** وليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت
ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان
اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف
مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه
لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان
الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام
الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه
انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع
نواسخ الابتدا كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا المشبهتين

فلا يجوز دخول الفاء على هذين المثالين
وان وجد صار كما بدون الفاء لمن

بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بها اي والحق بعض النحاة
ان ليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون
ان سيبويه لم يجوزه مطلقا والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان
سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان
على الشرط لم يجز دخولها على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير
معنى الجملة بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك
يجوز بعد دخول ان عليه وكل واحد من التعليلين حسن الا ان
الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم
عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه
ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول الدال على
جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على
الموصول اولى لانه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء
على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل
او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف
اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا
والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما وح تكون في قوله
وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتدا

لقيام

لقيام قرينة اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجد قرينة
تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال وكقوله تعالى فصبر
جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل
وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدا
جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي
فاذا السبع واقف ومفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة
يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما
وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه
لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول استغناء بذكره
في جواز حذف المبتدا والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها
بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه
ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر
لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في
موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وح
لم يدل لولا عليه كقول الشافعي رضه ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني والثاني بعد
كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور
بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده

الحال مثال للاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابى راجلا ومثاله
اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا
به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربى زيدا قايما وضربى
زيدا قايمين وانما لم نقل مضافا بدل منسوب لئلا يدخل فيه ضربى زيدا قايما فانه ليس مضافا اليهما بل منسوب اليهما فضربى في تقدير
الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل وزيد منصوب بانه
مفعول ضربى وخبر المبتدا محذوف تقديره ضربى زيدا حاصل
اذا كان قايما وقايما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز
ان يكون قايما خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على
الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف كما قال العلامة وذو الحال
الضمير الذي في كان وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتدا
وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا
كان لدلالة الحال عليه وهو قايما لان الحال يدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر مهنا لحصول الشرطين لان قايما يدل
على اذا كان واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه
العام فقايما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشي دال
على ذلك الشي ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قايما ومثال الثاني
اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما اي اخطب
كون الامير يعني وجوده اذا كان قايما جعل وجوده خطيبا مبالغة

لدلالة الحال على الظرف م

او اخطب

٢٨

او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قايما فيكون اخطب بمعنى
الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر
من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد
كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل
وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل
رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته
مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي
المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق
الخبر ان يكون بعد المبتدا وهنا وقع بعد غيره وهو المعطوف
والرابع بعد مبتدا مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع
بانه مبتدا خبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب
حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما وان
غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا
والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قايم قوله
خبر ان واخواتها هو المسند الى آخره اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه
خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر
المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقدم خبر المبتدا عليه
وعدم جواز تقدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث

وفيه نظر لان وضيعته لا يكون موضع الخبر واقعا م

دخول ان مهنا وعدم دخول ان ثم نخ

وجود ان وعدم وجود ان فعرّفه وقال انه المسند بعد دخول

هذه الحروف اى واحدة من هذه الحروف فقوله المسند شامل

لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا التى

بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه

الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم

مسند بعد دخول انّ وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم فى

مثل قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول انّ

مع انه ليس بخبر انّ لانّ الخبر الجملة اعنى يقوم مع فاعله وهذا

الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا ويمكن ان يجاب عنه بان

المراد بالمسند اسم انّ وضميره او سببه قوله وامره كامر خبر

المبتداء اى وامر خبر انّ كامر خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون

مفردا وجملة والجملة يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولابد

فى الجملة من ضمير يعود الى المبتداء فكذلك خبر انّ والحاصل

ان حكم خبر انّ حكم خبر المبتداء الا فى شئ واحد وهو ان خبر

المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر انّ لم يجز

تقديمه على اسم انّ لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز

تقديم الخبر على الاسم كقوله تع انّ لدينا انكالا ولقوله تع ثم انّ

علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا

كان ظرفا للاتساع فى الظروف بما لم يتسعوا فى غيرها لانه

ما من اسم وفعل الا وهو فى زمان او مكان الا نادرا واذا كان

كذلك جوّزوا فى الظروف ما لم يجوّزوا فى غيرها قوله خبر لا التى

لنفى الجنس الى آخره اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل انّ لمشابهتها

بانّ اما لاجل انّ انّ للاثبات ولا لاجل النفى فحمل لا عليه حملا

للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل انّ

انّ لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفى فحمل لا على انّ من حيث

انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه هو المسند بعد دخول

لا التى لنفى الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان واخواتهما

وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا

خرج عنه جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام

رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس

وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل

ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف

كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود

والحاصل وغير ذلك لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله ولا

فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله

قوله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يثبتون خبر لا هذه اى

لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قلنا لولا

رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة ويكون الخبر محذوفا

وبنو تميم صح

وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه
اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف
ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا
وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل
على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص
قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا تعملان عند
بني تميم لانهما تدخلان الاسم والفعل وكل ما تدخل على القبيلتين
لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان وبه ورد القرآن ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما ليس من حيث ان ما للنفي ونفي الحال
والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول
الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابها ليس بهذه الوجوه
عملا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل
للمبتدا واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما
خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما
ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة لا لليس
انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول
على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا
قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في
الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي ليس لي براح

اي اعرض ... دوري

٣٧

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال
هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان
التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عنها وهو
مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق
دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى
انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما
لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به
وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس
باسم له نحو ضربت ضربا ويرد ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم
ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي
هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان
المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل
هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب
فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه
وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور

فاعل فعل ما فعله ... فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
ويبطل في الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي ... ان المنصوبات ...

ليس نفا على لضرب الثانى بل الضرب الاول والثانى تاكيد للاول

والثانى انه لا يطلق بالاصطلاح انه فعله فاعل لانه انما فعله المتكلم

باالتلفظ وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثانى مدلوله الذى هو

الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نم انه مفعول

مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر

عنه بالفعل فلا فقوله فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس

بمفعول مطلق نحو ضربت زيدا وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل

اعجبنى القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق

لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام

والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله

فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامى فان قيامى وان

صدق عليه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل

المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة

وليس العالم فى قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير

المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذى هو مصدر خلق لان

الخلق حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالمصدر المفعول المطلق اعم من ان يكون

مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل قعدت جلوسا والمراد

بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا

ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته

ضرب

٣١

ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازى تسمية لاله

الشى باسم الشى فى الاول وفى الثانى تسمية للشئ باسم شبهه واعلم

انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت

كراهيتى قوله وتكون للتاكيد والنوع والعدد اى المفعول المطلق

على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو

للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زايدا على مدلول الفعل فان

كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم

اما ان يدل الاسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه

بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واى ضرب وضربت الضرب الذى

تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير وبلام العهد نحو

ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضرب

وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو

جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه

اى المفعول المطلق للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع

الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة لها بل لافرادها ويجوز

تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانها فيهما

لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع

المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل

الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فقال ضربته

تسمية السبب باسم المسبب ه

لم يكن مفعولا مطلقا بل مفعولا به

للكثرة الافراد والانواع

ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز كون المفعول
المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه
كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة الى آخره اي وقد يحذف الفعل الناصب على سبيل الجواز وعلى سبيل
الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم
عن السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان
شئت اظهرت واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على
ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي
قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب
حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها
يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معللا
بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف
السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى آخره اي سقاك الله سقيا
وحمدت حمدا فان قيل لم قلتم ان فعل هذا القسم واجب الحذف
وقد يستعمل فعله نحو حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب
ان نقول ان المراد واجب الحذف عند استعمال بمصدره مع اللام
نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب
الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض
قوله وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول

المطلق

المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا
بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله ما وقع مثبتا احترازا عن ان يقع منفيا
فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي احتراز
عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا
القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا فان سيرا مثبت
بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله
داخل على اسم احتراز عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على غير اسم
نحو ما سرت الا سيرا فانه بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من
هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع مثبتا
بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم
نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على
اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع
مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل زيد سيرا سيرا تقديره زيد
يسير سيرا انا قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا
عنه ليلا ينقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله

ما انت الا سيرا فسير مثبت بعد نفي وهو ما دخل على اسم وهو
انت وهو ليس لخبر عن انت وكذلك ما انت الا سير البريد
تقديره ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما
اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا
للمبتدا على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني
ان فعله مشبه به كالمثال الثاني وقوله انما انت سيرا فسير مثبت
بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت و ليس خبرا عن انت وقوله
و زيد سيرا سيرا فسيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس
خبرا عنه **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا الى آخره اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان
يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله
تفصيلا احتراز عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا
نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز من ان يقع
تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيلا لمضمون مفردا وتفصيل
مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال
الثاني زيد يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة
بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشي على
الشي ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فانما

وفداء

وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة
هي قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد ومضمونها شد الوثاق
واثره المن والفداء والاسترقاق وغير ذلك تقديره فاما تمنون
منا واما تفدون فداء **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا الى آخره
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا هو الذي يقع المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز
به عن ان يقع لغير التشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز عما وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس
من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء
ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك وقوله
بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل
نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل
على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا صوت صوت حمار فانه ليس
من هذا القبيل وانما وجب اشتماله على صاحب ذلك الاسم ليتحقق
فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة وهي مررت
به فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة

ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاتف له تقديره مررت بزيد
فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ
صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اى من المواضع التى يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق المطلق
مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول فقوله مضمون
جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا
وقوله لا يحتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير
ذلك المفعول المطلق كالقسم الذى بعده مثاله له على الف
درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
لا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذى هو
عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير
ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع
مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به
عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذى قبله ومثاله زيد
قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهى زيد قائم ولزيد قائم احتمال

غير

٣٤

غير الحقيقة لاحتمال ان يكون زيد قائم حقا وغير حق فقولنا حقا
اكد احد احتماليه واعلم ان فى عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد
القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا
وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره
لانه يؤكد الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة فى قولنا زيد مسافر
مسافرة مضمون الجملة فهى اما ان يحتمل غيره اولا فان احتمل اشكل
ضابطة القسم الثانى وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه
ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل لها غيره
وبالقسم الثانى ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله
ويسمى الاول تاكيدا لنفسه والثانى تاكيدا لغيره لا يقال مسافرة
فى المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابا عن
الاشكال المذكور لانا نقول الاتم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير
فان قيل ملا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة ليستغنى عن
ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما
بخصوصية وهى احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم هو تاكيد
لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك
اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك
فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد

مضمون ه

و قوله ضربته ضرب الامير لا للتاكيد
للنوع كان فيه معنى التاكيد وكان توكيدا
جملة لا بما هو المراد بالتاكيد وهو
تاكيد المضمون جملة هو الذى يدل على
فقط ومسافرة ليست كذلك والمراد
ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرة لم يذكر
التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد

اقامة او اطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن
ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة
بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين
قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشي لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشي ولا يرد عليه المفعول فيه لان
تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على
الزمان والمكان بالالتزام ولقايل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل على
الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته تدل على الزمان فيتوقف تعقل
الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في
قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل
على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقايل ان يقول انه منقوض بالفاعل
فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان
المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشي غير الفاعل وهذا معلوم
من سياق الكلام قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت
وانما قال وقد يتقدم بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول
به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه
لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها واعلم انه
قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله

وقد

٣٥

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على
سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك
زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شيت اظهرت وان
شيت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب
الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو
مثل قولهم امرءا ونفسه اي اترك امرءا ونفسه وقوله تع انتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل
على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم
اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا
دون حزن قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب
الى آخره اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب
مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير
المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعو
خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قايم
مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف
الفعل واقيم يا مقامه للانشاء والتخفيف وقوله تقديرا مثل يوسف
يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز

مناب ادعو لفظا او تقديرا

ليدل على نحو يوسف اعرض اي يا يوسف

الجمع بين النايب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف
النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به الى آخره اى
ويبنى المنادى مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظيا او تقديريا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا
ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى
وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان
كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا
ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به او بترك على
ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل مثل يا هذا ويا
هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء
ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك
وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا
والثانى نكرة قبل النداء ومعرفة حالة النداء وانما بنى هذا القسم
مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها
لكاف الخطاب فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
ووقوعه موقعه وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما
وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسر
التبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة
عن الياء نحو يا غلام ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المحذوف الفها

الاكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا غلاما قوله ويخفض بلام الاستغاثة
انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين
لانه ح معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد
لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام
اى ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح
لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف
لان اللام يخفض المستغاث والالف يفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون
مخفوضا ومفتوحا وانه مح ويجوز الحاق الهاء ح للوقف فيقال
يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اى وينصب ما سوى المنادى المفرد
المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف
نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما
نصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة لعدم
علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثانى فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما
عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف
الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء
المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال
يا غلامك لاستلزامه النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى

ح

وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
قوله وتوابع المبني المفردة اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت صح مفردة
او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه يرفع حملا على لفظه وينصب حملا
على محله فقوله المبني احتراز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة
فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان
المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى
اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع
التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا
عليه وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه
نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعين
واجمعون ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف
البيان يا زيد بطة وبطةً ومثال المعطوف الممتنع دخول يا
عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تع يا جبال اوبي
معه والطير والطير يرفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني
المضموم وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على
لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع
المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه
ولذلك لا يقال جاءني هولاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها

اي المعرف بلام التعريف صح

قلنا

٣٧

قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى حركة الاعراب من حيث العروض
يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا
لم يجز يا هولاء الكرام بالكسر لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم
ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو
المنادى المبني بسبب النداء فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يجوز
رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لان المنادى
ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ في قوله
ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هولاء فانه
مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان
مضموما كما ان مثل هذا وهولاء في جاءني هذا او هولاء مرفوع محلا
بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كالظريف في
قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله الجر باعتبار
كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى
فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي
ان يقال يرفع على لفظه او محله وينصب على محله قلنا لما كان الغالب
في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان
حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه
علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم اذ ما يقوم

اعلم انه لو قال يرفع حملا على لفظه او تقديره او محله وينصب
حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي
العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم
تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين ليس
[illegible]

مقامه كالملفوظ مع ان له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على
الضم المقدر ايضا كما اطلق على النصب حصل الالتباس قوله والخليل
في المعطوف يختار الى آخره اعلم ان الخليل ابن احمد يختار في المعطوف
بحروف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو
الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني قد يكون تابعا للمحل
وابو العباس ان كان كالحسن الى آخره اي ان كان المعطوف الممتنع دخول
يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع
الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حيث يمكن انتزاع
اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه
فاعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع
دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام منه نحو النجم والصعق فانه
يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه
لم يمكن تقدير حرف النداء فيه ولما كان تابعا للمبني فالاولى ان يكون
تابعا للمحل ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام
من الكلمة نحو النجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان
كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على انه منادى
ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء
فيها حينئذ فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار
باللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق

اللام فيه

فيحتاج

فيحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه
جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون التعريف باللام
اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى
فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض
الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع للزوم مانع حرف النداء
اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان الاسم المعطوف
علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن
علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر
ونضرا علم وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان
اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان
الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا
النقل مخالف لما ذكر اولا لبعض المخالفة قوله والمضافة تنصب الى
آخره عطف على قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة
حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه
الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة بالطريق الاولى ان لا يجوز
فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء
وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه
لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في
تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا

عبارته

لان الاضافة فيه لفظية

لان اضافته ليس بلفظية

النصب لكونه مشابها بالمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع
دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف
غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر
وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او
معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان
حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين
معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب
تقول في البدل والمنادى مفرد نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد بشر
وتقول في البدل والمنادى مضاف نحو يا عبد الله زيد ويا عبد
الله اخا عمرو وتقول في العطف والمنادى مفرد نحو يا زيد وعمرو
ويا زيد واخاك وتقول في العطف والمنادى مضاف نحو يا عبد الله
وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء
حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه يتكرر العامل كما جيء في بابه
فيكون مقدرا فيه حرف النداء واما في المعطوف فظاهر لان حرف
العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا
الى علم آخر اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن
مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح
لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون
مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا واما جوازه

من قوله

من قوله يختار واما اختيار الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو خمسة عشر
وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول
المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف
اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير
علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما
ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين
الاول والاقسام الباقية على ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال
في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان
المراد به اللفظ قوله واذا نودي الى آخره اي اذا نودي الاسم المعرف بلام
التعريف نحو الرجل مثلا يتوصل في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل
هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل
ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج
اي الى اسم جنس فيه الالف واللام لا الى مبهم وانما احتيج الى التوصل
بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة
لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا
لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا
حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ

مثال العلمين نحو يا زيد بن عمرو
مثال غير العلمين نحو يا رجل بن اخي
مثال الاول علما نحو يا زيد بن اخي
والثاني علما نحو يا رجل بن زيد

ولانه يحصل [illegible]
[illegible]

قوله والتزموا رفع الرجل الى آخره اى التزموا رفع الرجل حال كونه صفة
للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبنى وانه جاز ان يكون الصفة
المفردة تابعا للفظ المبنى ومحله وانما التزموا رفع الرجل لكونه تنبيها على انه
هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او
او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب توابعه
للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال يا ايها الرجل الظريف وفيه
نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب
لفظه نحو ما زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب
رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذى المال على ان تجعله بدلا من اى كانك
قلت يا ايها الرجل يا ذا المال ولهذا الكلام فى يا هذا العاقل ذو المال
فان جعلت ذو المال تابعا للعاقل لم يجز الا الرفع وان جعلته تابعا لهذا
بدلا او وصفه تعين النصب ابدا على انه قيل ان قصد فى نحو يا هذا الرجل
نداء الرجل كان هذا منزلة اى وان قصد نداء هذا كان منزلة زيد فعلى
هذا يجوز فى الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة
الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودى المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله
لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقال انما يقال يا الله
ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذى فى الله ليس للتعريف واما
لعدم الاذن الشرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى قوله ولك

فى مثل يا تيم تيم عدى الى آخره اى لك فى المنادى اذا كرر بلفظه مضافا
الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر الضم
والنصب فى الاول مع النصب فى الثانى اما ضم الاول فظاهر لانه
منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك نصب الثانى ظاهر لانه اما
منادى حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما على تقدير
ان يكون مضافا الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى للاول
واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدى المحذوف وتقديره
يا تيم عدى تيم عدى حذف الاول لدلالة الثانى عليه وانما قال
الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب ح لكونه مضافا على
ما ذكرناه قوله والمضاف الى ياء المتكلم الى آخره اى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامى يجوز فيه يا غلامى بحركة الياء
وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف فى غلامك ويا غلامى
باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء
وقفا اى ويجوز الحاق الهاء بالكل تقول يا غلامه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله
ويا ابى ويا امى الى آخره يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء
المتكلم ابا او اما يجوز فيه ما جاز فى ساير الاسماء المضافة الى
ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهى يا ابت ويا امت بكسر التاء

لتقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء ليكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف والتاء عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جايز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الى آخره اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى الام او الى العم المضافين الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه انقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جايز اي وترخيم المنادى جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جايز للضرورة كقوله يا رَميَّةَ اذ مَيّ تسعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ ميه قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا لعلة غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم

فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية لم يكن اعلى من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب رضي عبد الله

لو رخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول ولو رخم آخر المضاف اليه لرخم ما ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة المجرد للتخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا اشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حجيبة اذا كانت صفة يا حجيب قبل حصول الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في الاعلام حملا على المعنى قوله فان كان في آخره زيادتان الى آخره اعلم ان هذه اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول فيكون

وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زايدتان
معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو
اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان
او يا النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدان
وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن
يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين ودميين
وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة
وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور فانه يحذف له حرفان
اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو
فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة اولى بالحذف وانما
قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو
سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم
الذي هو لطلب التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد
معرفة لمى اي يا لميس فحذف السين وبقي يا فعيل والمراد بالمدة
حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف
حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار
بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير
المذكور لكون الالف غير زايدة بل بدلا عن يا متحركة في الاصل
اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه

ومسكين وعمار

ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء لكونه
راجعا الى مقدر ذهني لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا
للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله ويلحقها ما فتدخل على
الجمل اي ويلحق رب ما الكافة فتدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل
النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا
يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد
به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود ويوكده
ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم لمعنى باذ
وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه
بمنزلة الموجود لتقوية من الترتيب قوله وواوها واو رب وهي
الواو التي تبتدأ بها الكلام في اول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل
على النكرة الموصوفة وتحتاج الى جواب مذكورا ومحذوف ماض
كقوله وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم الى آخره اعلم ان
الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل
لغير السوال ولهذا لا يقال والله ولا والله اخبرني او والله اخبرني
وصار واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء
عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل

اقسمت

والسوال ويختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تع اى لا يستعمل
في غير لفظ الله تع لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء
قوله والباء اعم منهما في الجميع اى والباء اعم استعمالا من الواو
والتاء لاستعمالها في الجميع اى مع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره
ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من
التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال بخلاف التاء قوله
ويتلقى القسم باللام وان اى ويتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان
اذا كان مثبتا او حرف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب
اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كانت جملة اسمية فان كانت مثبتا
لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو والله لزيد قايم وقد
يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط الجواب
بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد قايم او قايما
ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان
كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها
نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها
وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه
نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان
فعلها ماضيا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله
ما افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها

وحرف النفي

٤٢

لو قال لا وقبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل
فيه مثل امري فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء
على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال
عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو
اختيار المصنف ما في آخره زيادتان وعلى الثاني ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اى وان كان
المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان
الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قايمة فكما يحذف تاء التانيث
للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير قوله وان كان غير ذلك فحرف
واحد اى وان كان المنادى غير ما ذكرنا اى غير ما حذف له حرفان او الاسم
الاخير فيحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف
حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله
وهو في حكم الثابت الى آخره اى المحذوف من المنادى المرخم في حكم
الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القايل يا حار
هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان
عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله
وقد يجعل اسما براسه الى آخره اى وقد يجعل الباقي من المنادى
المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة وجو

من السمو

ههنا

بناء المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لانه يا ثمود لما حذف منه
الدال وجعل الاسم الباقي اسما براسه يكون في آخره واو وقبله ضمة
قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في أدل جمع دلو فان اصله أدلو
فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل
الباقي اسما براسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو ووقعت
الواو متطرفة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه
القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب علم ان العرب
استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو
المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء يستعمل في المندوب أيضا
لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما
مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اخص بوا ليكون نصا على
الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم
المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان
مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب
فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف
وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا وانما كان حكمه حكم المنادى
في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه

من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة
الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد
الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا الحق
بآخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه
الى آخره اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف
بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول
في غلام مخاطبة وا غلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف
وقيل وا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب
لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة المذكرين فانك لو الحقت
بآخره الفا وقلت وا غلامكاه التبس بغلام المخاطبين فالحقت
بآخره الواو التي هي هنا سبب الجمع فقلت وا غلامكموه قوله ولك الهاء
في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والواو والياء
فتقول وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه لان المطلوب فيه مد
الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وانما لم يندب
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع والاعلام بوقوع
مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب
معروفا فلا يقال وا رجلاه واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه لانه
في قوة قولنا وا عبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم

نحو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه
علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف
ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وا زيد
الطويلاه جاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب
ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب
والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع
الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب
قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة
بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة
وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن
الصلة بخلاف الصفة قوله ويجوز حذف حرف النداء الى اخره اعلم
انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشيا وهي العلم نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز
حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعماله فاعتنا به

والموصوف [illegible]

فلو حذف

فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف
حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم
وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي
لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء من الجنس
والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي
نحو يا ايها الرجل وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا الرجل لجواز
وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا فلم يجز حذف حرف النداء عن
المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت
وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل الى اخره هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس مع
انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرى مع
انهم حذفوا عنه حرف النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف
النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه
اعلم ان في اطرق كرى شذوذين احدهما حذف حرف النداء
والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى
الى اخره ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول
به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تع الا يا
اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي حذف

نحو يا الرجل لجواز وقوعه صفة لاي صح

وكذلك مخنوق في افتد مخنوق صح

عامل المفعول به فيهما ان يكون العامل مفسرا بشى فيجب حذفه
لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل
او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه الى آخره قوله كل اسم لانه
لا بد ان يكون اسما لانه معمول به قوله بعده فعل احتراز عن مثل
قولنا زيد قايم فانه ليس من هذا القبيل قوله او شبهه ليدخل
فيه مثل قولنا ازيدا محبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس
بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل
كما لحى في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احترازا عن مثل زيدا
ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به
فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذى بعده قوله
او متعلقه احتراز ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق
ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه قوله
لو سلط عليه احتراز عن مثل الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل
ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه
وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما
النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام
لا يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا

مناسبه

مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شى فعلوه فى الزبر
اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من
قيد يدل على هذين الاحترازين قوله او مناسبه اى ما فى معناه
او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه
لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه
ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهى قولنا زيدا ضربته وزيدا
مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير
الاول ضربت زيدا وتقدير الثانى جاوزت زيدا وتقدير الثالث
اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير
الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه
ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر
قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى المفسر قدر وان الفعل م
لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر قوله ويختار الرفع بالابتدا
عند عدم قرينة خلافه الى آخره اى ويختار رفع الاسم الذى بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتدا عند عدم قرينة
خلاف الرفع اى عند عدم قرينة النصب التى يكون النصب معها
مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب
والرفع جايزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب

الرفع والنصب م

لان النصب مقتضٍ للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني
زيد واما عمرو ضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه
على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى
تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى
للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع
الفعل بعدها الا نادرا واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح فالرفع اولى من النصب م
احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف
اى الحذف والفعل م دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب
لكان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه
على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر
يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى
تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل
بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع وحذف الفعل شايع كثيرا
يختار بعد اذا المفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل
بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل
قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اى ويجوز الرفع ويختار

النصب

النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد
وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة
فعلية وعلى تقدير الرفع عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى
حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اى ويختار النصب بعد
حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا
ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم
وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل
ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع
بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما نذكر في باب
الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم تجويز
وحيث م ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية اى ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه
وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو
المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين
الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية
واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا
في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل
للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع
هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اى ويجوز الرفع ويختار

اذ هي من مواقع الفعل

النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه
لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا، وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره
زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا
حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس
المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر
بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد
معنى هو المقصود وعلى تقدير الثاني لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا
كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب
كان كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا
من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا، وخلقناه بقدر
جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع
بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون
كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني
الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة
هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو
مخلوق لنا بقدر ولا يلزم ان يكون جميع الاشيا مخلوقا لنا بقدر والمقصود
من الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا

فيما

٣٨

فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره
كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام
وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات
وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا
والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل
وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة
الاسمية وهي الجملة الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف
عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال
غير مستقيم الامع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب
ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب اي ويجب النصب
بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض
نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته ضربك لان حروف الشرط
والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجيء وههنا
لما لم يكن داخلا لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل
الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب
النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما ... وليس مثل
ازيد ذهب به منها، وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر

عاملا على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه
عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب
زيدا ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض
النصب فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله
وكذلك وكل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان
تقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور
وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما
الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني
كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدأ وفعلوه
في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ تقديره كل شيء مفعول
لهم ثابت في الزبر قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على
الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ
والزاني عطف عليه وقوله فاجلدوا خبر المبتدأ وانما ادخل الفاء
على خبر المبتدأ لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي
فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان

كل شي فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى ح

سلط

موصولا

٢٩

موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول
الفاء على الخبر ههنا كذلك وقع الامر خبر المبتدأ على تاويل
تقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان
ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية
مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى
عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان
للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا
تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله
والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره
المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب
المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الى اخره
اي تقدير زيد معمول فيه اقرب اولا لقرينه
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف
عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا فقوله معمول
متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان
كان معمولا لكنه ليس معمول بتقدير اتق بل معمول بتقدير اضرب
وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول

عليكم وتقديره ... الزانية ...

ممن اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه
ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه مكررا
ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب للتحذير ا بتقديره وهو
معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرا على تقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني
مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ
الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق
نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف
اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو
كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشي واحد ثم عدل عن
الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد
وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف
والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف كضرب الارنب بالعصى
ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك من الاسد واياك من ان تحذف
ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك ان تحذف اي من ان تحذف
لجواز حذف حرف الجر مع ان وان لطلب الخفة
لطولهما بالصلة ولا يجوز اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير

اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع
حذف حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف حرف الجر
من الاسماء الصريحة الا اذا اتسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم بتعديه الفعل
الى الاسم بواسطة ذلك الحرف نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا
واستغفر الله ذنبا الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى
انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما
وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه
ليس مما حذف فيه العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه
فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا
فقوله ما فعل فيه فعل مذكور متناول لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان
يوم الجمعة مما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان
فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا
او تقديرا قوله من زمان ومكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان
هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما تركب منهما والمكان ما يشغله
الجسم قوله وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان
لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه
معربا باعرابين مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدرة
لانها لو لم يكن مقدرة لكانا سما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله

وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اى ظروف الزمان معينا كان
او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كالدلالة
على المصدر معرفة كان او نكرة فينصب ظرفا الزمان مبهما كان
او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما اى ان كان ظرف المكان
مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن
مبهما لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان
ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل
على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل
كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان
النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست
الى آخره لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في
والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان
المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت
واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى اى
وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لكونها
مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف
المسجد فانه مبهم يتناول لما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض
فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك

فكما ينصب المصدر

قبل والا فلا

بل كان معينا صح

قوله

٥١

قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في
قولك في جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم
كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست
كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته
به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان
بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه
والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه
كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها
داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم ما
بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب
الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا
فقال بعضهم انه متعد فما بعده ح مفعول به ولا يكون من هذا
القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول
وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه
وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما
قوله وينصب بعامل مضمر اى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر
نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اى صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة
التفسير اى وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به
بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته

ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل يوم الجمعة صمته او لا نصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمته وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صام زيد صمته وهلا يوم الجمعة صمته

قوله المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند

العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم نفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان الخوف والطمع مفعول له لانا نقول لا نسلم انه مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له لانه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط

في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لمشابهته المصدر الذي
من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين
فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه بغير اللام كما تعدى الى المصدر
ولانه اذا علم حصول الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل
فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما يجوز انه اذا لم يحصل الشرطان
لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول
الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل
غير جائز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة
كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن
في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه
ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان
الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني محقق ههنا قوله المفعول
معه مذكور بعد الواو الى آخره قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور
بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله المصاحبة معمول فعل احترز به
عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوان او يكون معمول فعل لكن
لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل
قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة ههنا

ليست

٥٣

ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل
للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا الى آخره اعلم
ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا
والمراد بالفعل لفظا الفعل واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط
منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على
ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب وانما
جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه
يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز
غيره لا يقال نريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب
العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله
عقيب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف
فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه
آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز
النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجوابه الاضمار الكلام
في تردد عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة ولا شك انه يجوز
فيها الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم فكيف
جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق

والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حدّ كل واحد منها
بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذى يقام مقام الفاعل قلنا
انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بيّن فى غيره قبل ذكر الحدود
فلولا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته
ومن ترديده فى الكتاب ان عمرا فى قولنا قام زيد وعمرو والزيد
وعمرو مفعول معه لكن فى جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم
يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جيئت وزيدا.
وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد ولا فصل كما يجى فى بابه فان كان العامل فعلا تقديرا
فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين
العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف
تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما
امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه
بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى
الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام
والاسم قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به الى آخره اى
الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءنى زيد راكبا او هيئة المفعول به
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو

لقيت

اضمار بر نسخه لطف تفسیر مشکل است
اینست خط که همی سنگری خرم ... است
اثر عبدالله العاصی خداوردی بن محمد علی ... سنه ۱۱۹۲
کتبته فی مدرسة المیم ... محمد حسن

لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا
للذات كالتميز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول
به النعت نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب
يبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى
فى رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل او المفعول به وانما قيد
المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جيئت انا وزيدا راكبين مع
ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجى الحال عنه من حيث انه فاعل
معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال
يكون جملة والجملة لا يكون اسما قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذى
يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول
الذى يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل
والمفعول لفظا ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل ان يكون حالا
من التاء فى ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد
وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد فى الدار قايما فان
قايما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى
لانه فاعل حصل او حاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ومثال
المفعول معنى هذا زيد قايما فقايما حال عن زيد وهو مفعول معنى
تقديره انبه عليه او اشير اليه قايما ومنه قوله تعالى هذا بعلى شيخا

معه سهم غیاث
تصحیح قطره دارید که ...
خط عبد الله ...

فيتيحا حال من يعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقايل ان يقول المثالان المذكوران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جاير في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم العايد اليه وانما اطلق ذو الحال على زيد لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبهه وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسم الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما قوله وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الها في شرطها لان كون

صاحب الحال معرفة ليس بشرط له قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونها معرفة وكذلك وحده حال مع كونه ايضا معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله وهو ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها الحال تعترك العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا من ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقدمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقدم الظرف على

العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به في غيرها
وانما احتاج الى ذكر جواز تقدم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما
فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه ايضا جواز
تقدم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع
فلا تقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان وما المصدريتان واما
شبهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام
التعريف والصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا تقدم ما
في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان
الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا تقدم على العامل فعلا
كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه
قوله ولا على المجرور على الاصح اي ولا تقدم الحال على صاحب الحال
المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان
الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا تقدم على الجار فكذلك الحال لا تقدم عليه وانما قال
على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور
قوله وكل ما دل على هيئة الى آخره اي ما دل على هيئة وصفة صار وقوعه
حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي
هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب

ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا
وان لم يكن جنسا يجمع فيقال عندي قنطا را ثوابا وعندي
وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان اسما بتنوين او بنون التثنية
الى آخره اي ان كان الاسم المفرد الذي يتميز تم بالتنوين او نون
التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك الاضافة
اليه فتقول رطل زيتا ورطل زيت وقفيزان برا وقفيزا بر بالاضافة
وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل تم بشيء آخر
لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرين درهما
واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرين درهما
لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس
الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون
لم يجز لان هذه النون شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت
النون فكذلك فيما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواته
الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز
اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري
رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز
كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر
دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز فلو اضيف
اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها زبدا

ان كان المراد بالتمييز جمعا

الذي يتم به الاسم وهو غير التنوين ونون التثنية ح

في المعنى ح

لانه مضاف حقيقة فامتنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار
عطف على مقدار اي التمييز الذي يرفع الابهام عن مذكورة اما ذات
تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال
المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة
يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف
بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي
التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا
وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا في نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في
قولنا طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه
الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات
اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فتذكر تلك
الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي شابه الجملة
وضاهى فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابه للجملة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما

فالمثال

فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه والثاني مضاف بينه وبين
غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق
به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه الى آخره اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب عنه
والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد
ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد
زيدا ونحو طاب زيد ابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد
وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما
ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه لمتعلق ما انتصب
عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه
يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد والثاني لا يلزم
من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه
لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص
غير مساعد لهذا الشرح وان حملنا على مقتضى النص اشكل بمثل
طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع
جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف
فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق التمييز في الصورتين اعني
ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد مفرد

فالابوة

افراد التمييز وان قصد التمييز مثنى ثني التمييز وان قصد جمع جمع التمييز
في الصورتين فنقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك نقول اذا كان
التمييز عن متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا اردت ابا له
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب
زيد اباء اذا اردت اباء او اجدادا له قوله الا ان يكون جنسا اي
يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه
لا يطابق ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو
علم والابوة من حيث هي ابوة لا تثني ولا تجمع الا ان تقصد الانواع
المختلفة فح تثني ان كان المراد مثنى وتجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد
علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد
علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان
يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى
من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من
الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين
ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان
يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء
الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء
الثاني يقتضي مطابقة التمييز في الجنس وجوابه انا لا نم استحالة

لما قصد صح

فان

58

فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في
الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد
من التثنية والجمع اذا قصد الانواع فان قيل لا يمكن قصد التثنية
والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نم
ذلك لتكثر احاد نوع واحد من جنس واحد فيجوز ان يقصد
اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا تثنى ولا تجمع وح لم يطابق
التمييز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع
واحد من جنس واحد كما طابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا
لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد
نوع واحد اذا قصد تثنيتها لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس
مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله
وان كان صفة اي وان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه
ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان
فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا
ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت
تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال
لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء حال كونه فارسا او غيره وهذا
يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم

المختلفة صح
والمشخصات صح
والماهيات صح
كان صح

لله درّه فارسا ومن قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن
نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع عن نفس المثل
اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير الابهام المثل قوله ولا يتقدم التمييز بل في نفس م
اي لا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير
فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها
موخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل
على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل
قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد
عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد
نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم
ذكره مفسرا اوجب للتاكيد والمبالغة واما مثل قوله تع وفجرنا الارض
عيونا فلاطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز مجمع عليه م
لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا
تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع
الى آخره اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى
منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واحدى اخواتها عما فيه
تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد
لفظا

لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج
عن متعدد لفظا القوم وهو متعدد تقديرا لانه لافراد كثيرين
لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى
منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو
المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر
نحو ما ضربت الا زيدا ويكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن
متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد
ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة
نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل
كقوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط
نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة ليلا يدخل في الحد المخرج
بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا
وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور
بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى
اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور
بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو
منصوب الى آخره اي والمستثنى منصوبا اعلم ان هذا الكلام شروع
في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز
النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدا بالصورة الاولى اعني

واجب النصب وهو في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي
لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا
نهيا ولا استفهاما نحو جاني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة
لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابع لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه بعد
الا التي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال
في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو
ما جاني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه
على الاستثنا وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا
على الصفة اما الاول فلاقتضا البدل فساد المعنى لان المبدل منه
في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاني القوم الا زيدا جاني الا زيد
ويلزم منه مجي جميع العالم الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثنا وههنا لا يمتنع ذلك والثاني
من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على
المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة ، وما لي الا مشعب الحق مشعب
فآل احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب
الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب وانما وجب النصب
اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة
لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف

والثالث

واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من
المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند
الاكثرين نحو ما جاني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه ح لانه امتنع
البدل لامتناع كون احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى
فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم
كون البدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفايدة في
الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثنا ولم يتعذر
ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى
منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان
المراد بالانيس ما يؤانسه ويلازم المكان فهو اعم من الانسان
فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع
من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند
الاكثرين تقول جاني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم
زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب وبعضهم فاعل
نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما عند بعضهم حرفا جر
فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه
بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل

ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر فالمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى ما خلا بعضهم زيدا اى جاءني القوم خلوّ بعضهم زيدا فهو مصدر فى موضع الحال اى خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويجوز النصب ويختار البدل الى اخره اى ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا فى كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال فى كلام غير موجب لانه لو كان فى كلام موجب لم يجز البدل كما مرّ فى مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوا ونصبه على الاستثناء **قوله** ويعرب على حسب العوامل الى آخره اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان

المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز فى الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك فى ساير الاشياء ويسمى مفرغا **قوله** الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو فى غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه انما هو فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جايز لما مرّ **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع الى اخره اى اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيدٌ فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من

مقدرا بعد الاثبات لان البدل تكرير العامل فيكون تقديره
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جايز عند
سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل
احد لان محله رفع بانه فاعل ماجاءني ومن زايدة لتاكيد النفي
وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز
وكذلك ما زيد شيئا الا شئ فالشئ الثاني لا يجوز ابداله من لفظ
الشئ الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو
غير جايز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد
انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما تعملان لاجل النفي لانهما
انما تعملان لاجل مشابهتهما بليس وان من حيث النفي فاذا انتقض
النفي بطل المشابهة بليس وان فاذا بطل المشابهة بليس وان
بطل عملهما **قوله** بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز
ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا
كان كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل
ليس بسببه وهي الفعلية فهي في قوله العاملة هي عايد الى ليس والضمير
في قوله لاجله يعود الى الامر والالف واللام التي في العاملة وهو
الصحيح **قوله** ومن ثم جاز ليس زيد الى اخره اي ومن اجل ان

عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد
الا قايما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان
يقال ما زيد الا قايما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما **قوله** ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء الى اخره اي والمستثنى مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا
تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وحاشا زيد لان المستثنى
بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب
جره بعدها ولان المستثنى بعد حاشا مجرور لحاشا لانه حرف
جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون
ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا
لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول وفاعله مضمر
كما ذكرنا في خلا وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم
يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم
غير زيد بالنصب فقط وكما اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب
غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب
فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا
اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب

تسمى غير اذا استعمل الاسم اعراب اي اعراب مثل اعراب المستثنى بالا على التفصيل صح

والبدل لان لك مهنا تقول ما جاني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب
الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاني غير زيد وما ضربت غير زيد
وما ضربت زيدا غير ضرب وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله**
وغير صفة حملت على الا اعلم ان الاصل في غير ان يكون صفة لجواز وقوعه
صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض
مواضعه نحو جاني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما
ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا صفة لكونها حرفا واصل
الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما
قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء
نحو ما جاني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة
لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاني الرجال الا زيد لاندرجه للاستغراق
والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور
لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان على عشرة الا واحدا فلقايل ان يقول
لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص
المصنف عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشي

من

٦٤

من الشي لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا
غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور
غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلثة مثاله قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي لو كان فيهما آلهة غير الله تع لفسدتا فالا تابعة لآلهة
وهي جمع منكور غير محصور لانه لو نصب الا الله لم يلزم منه
التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارضين
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما
وفيه نظر لانه ينتقض بقول القايل لفلان على دراهم الا درهما
فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا
جاني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء
مع كونه تابعا للمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في
دراهم في المثال المذكور فانها محصورة في ثلثة شرعا لانها اول
مراتب الجمع وكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور
غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله
لزيد والمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي المراد
ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان
كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي

تعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور و بقولنا جاني رجال الا زيد بالرفع فانه

لا يجب الاستثناء من الرجال لاحتمال حمل العدد حتى وجوب وهو العدد الا زيد العدم

جاني رجال عشرة الا واحدا العدد حتى يجب تناول ويجوز الاستثناء من رجال ان يقال

جواب الاضر نظر لانه فى بيان ضابطة تعدد الاستثناء عند
وجودهما مطلقا ولم يتعدد عند عدمها مطلقا ويدل عليه قصد
حملها على غير فى الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
واعلم انه لو قال تابعة لشىء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه
شىء من هذه الايرادات **قوله** وضعف فى غيره اى وضعف جعل الا
للصفة فى غير الجمع المنكور الغير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اى غير الفرقدين فالفرقدان
مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور **قوله**
واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب
سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح مثلا
اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكانك قلت جاءنى القوم مكان
زيد ولم يجز فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم
اجراءهما مجرى غير فى جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى
العدوان فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة
ناقتى وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاكثرين شاذ الاولين خ
لا يقاس عليه **قوله** خبر كان واخواتها الى آخره اى خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل
لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول
كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدأ وخبر ان واخواتها

ومن

وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول
كان **قوله** وامره كامر خبر المبتدأ اى وحكم خبر كان واخواتها
حكم خبر المبتدأ فى جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت الجملة اسمية
او فعلية وفى وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على
اسمها وفى جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان
زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد **قوله** ويتقدم
معرفة اى وحكم خبر كان حكم خبر المبتدأ الا فى جواز تقديم الخبر على
الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على
الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما فى الاعراب تقول كان
اخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه
على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ اعلم انه لو قال ويتقدم
معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك
افضل منى فانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التمييز
بالاعراب ولا يجوز فى المبتدأ والخبر لوجود الالتباس اعلم ان
الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم فى مثل كانت الحبلى السكرى لحصول
الالتباس **قوله** وقد يحذف عامله فى مثل الناس مجزيون
اى وقد يحذف عامل خبر كان اى ويحذف كان فى مثل قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على

جوازاربعة اوجه فى مثاله احدها نصب الاول ورفع الثانى وهو
اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاوه
خير والثانى رفع الاول ونصب الثانى وهو اضعف الوجوه
لكثرة الحذف وتقديره ان كان فى عمله خير فكان جزاوه
خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان
فى عمله خير فجزاوه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره
ان كان عمله خيرا فكان جزاوه خيرا وهذان الوجهان متوسطان
فى القوة والضعف لتوسط الحذف من الاول والثانى والحاصل
ان نصب الاول ورفع الثانى اولى لقلة الحذف وبيانه انه فى
نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفى رفعه يكون
المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه فى رفع الثانى يكون
المحذوف المبتدا فقط وفى نصبه كان مع اسمه واذا ثبت
ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثانى اضعف لكونه
مخالفا للاول فى جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول
فى احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت اى وجب حذف كان فى مثل اما انت
منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف
اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان فى كلامهم ثم حذف
كان لجواز حذف كان فى كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل

ان شئت بين من حيث ان انما المصدرية بدل على ان الزمان كان ان ... بدل عليه

الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل ح فصار ان انت منطلقا فزيد
ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت
منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم فى الميم فصار اما انت
منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها
فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله
اسم ان واخواتها هو المسند اليه الى آخره اى اسم ان واخواتها هو المسند
اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
ولاسم كان واخواتها ولاسم ما ولا وغيرهما ولما قال بعد دخول ان
او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما
ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد
هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا قوله المنصوب بلا
التى لنفى الجنس الفرق بين لا التى لنفى الجنس وبين لا التى بمعنى ليس
ان الاول لنفى الجنس والماهية والثانى لنفى واحد من الجنس مثلا اذا
قيل لا رجل فى الدار كان معناه انه ليس فى الدار هذا الجنس فاذن
لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل
فى الدار كان معناه نفى واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر
او اثنين او ثلثة او اكثر فيها قوله والمنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها يليها نكرة قوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان
وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج ...

عنه هذه * يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرايط نصب اسم
لا اى يلى المسند اليه لا ففاعل يلى الضمير العايد الى المسند اليه وها
فى يليها عايد الى لا ونكرة منصوبة بانه حال عن الضمير الفاعل فى
يليها وانما اشترط فى نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم
وبين لا لم ينتصب كما يجى وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفه
لم ينصب كما يجى وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان
نكرة مفرده يكون مبنيا كما يجى ومثال المضاف لا غلام رجل فى
الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان
ما بعد مما يتمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب
به اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس مفردا اى غير
مضاف وغير مشبه به بنى على ما ينصب به اى ان كان نصبه بالفتح
بنى على الفتح نحو لا غلام فى الدار وان كان بالياء بنى على الياء نحو
لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بنى على الكسر
نحو لا مسلمات فى الدار مع ان الفتح فى الاضمار اولى من الكسر وانما بنى
لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سوال
سايل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل فى الدار لتكون فكان
من الواجب ان يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال
الا انه لما جرى ذكر من فى السوال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل

لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة فرقا بين ما كان
بناوه لازما وبين ما كان بناوه عارضا وبنى على الفتح للخفة قوله وان كان
معرفة الى آخره اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع
والتكرار نقول لا زيد فى الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل فى
المعارف لان وضعها لنفى النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه
مبنى على جواب سوال سايل سال فقال ازيد فى الدار ام عمرو فوجب
التكرير فى الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين
لا وبين الاسم شى وجب الرفع والتكرير فيقال لا فى الدار رجل ولا امراة
اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبنى
على جواب سوال سايل سال وقال ارجل فى الدار ام امراة فوجب التكرار
فى الجواب ليكون مطابقا للسوال قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع
والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه
متاول اى قضية ولا مثل ابى حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه ولا شك ان مثل ابى حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف
اليه التعريف كما يجى فى باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن
ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه
ذكر فى الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفى مثل لا حول ولا قوة
الا بالله الى آخره اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع التكرار نحو لا جاز

لا جر

فيه خمسة اوجه فتحهما نحو لا حولَ ولا قوةَ الا بالله اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك
لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله
على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حولَ ولا
قوةً فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حولَ
ولا قوةٌ فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد
النفي وقوة عطف على محل لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول
ولا قوةٌ الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ
ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتدا وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا
تكون للا عمل ووجه عدم عملها ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا
للسؤال وهو احول في الدار ام اراده والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب
مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان
ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حولٌ
ولا قوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا
بمعنى ليس وعمل بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف
ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره
واذا دخلت الهمزة لم تتغير العمل ومعناها الاستفهام الى آخره اى اذا دخلت

الهمزة

الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عملها لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة
الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجلَ
في الدار او العرض نحو الا نزولَ عندنا او التمني نحو الا ماءَ اشربه
فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول
الهمزة كذلك وليس الاضمار للاستفهام لان القايل لا يقصد
بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه
الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني
الاول الى آخره اى ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول
مفردا اتا ليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لا رجلَ ظريفَ واما الاعراب فظاهر وح
يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريفٌ لان مع المبني في محل
الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجلَ
ظريفاً وانما لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها لمشابهة حركة
هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب
اى وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع او النصب
وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجلٍ
ظريفٌ وظريفا ح لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب
كون نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل
ظريف عاقلا وعاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة

اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال
وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا فلا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما
ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب
لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت
المبني الاول يليه مفردا **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز الى
آخره اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على
لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا
غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال لا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا **قوله** ومثل لا اباله ولا
غلامي له جائز الى آخره اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين
له لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف
لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه
بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من
اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان
يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان
الاضافة فيها لا يكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف الى آخره اي
قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه

فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف
الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان
مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد
معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه حينئذ فيلزم لا الاخبر وهو غير
جائز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز **قوله** ويحذف في مثل لا
عليك اي لا باس اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
قوله ضرب ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهتهما وان لا بليس
فلا نعيده ها هنا لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو
المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل الخبر المبتدأ
وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه
الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة
اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس لدخولهما على القبيلتين
اعني الاسم والفعل وتقدم البحث هذا **قوله** فاذا زيدت ان مع ما الى آخره
هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما
فانه يبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان
زيد قائم وقوله ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار
المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انها اذا انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها حينئذ لانها انما يعمل بسبب

دولة من بعدنا
الا دولة قدم آخرينا

المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله
او انتقض النفي بالا وثانيها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها
نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل ولم يقو في التصرف قوله واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما وبحرف عطف موجب
وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع
حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد
قايما بل قاعد ولكن قاعد قوله **المجرورات**
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف جر لفظا او
تقديرا وانما قال اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه نشكل
بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان
تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان
تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد
تحقيقا قوله نسب اليه شي احتراز عما لم ينسب اليه شي كخبر المبتدا
مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به
نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر لفظا
مثال حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومثاله
حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احترازيه
عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شي وهو صمت

بواسطة حرف الجر وهو في الى تلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الى آخره اي وشرط المضاف اليه الذي
هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه
او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه ان كان معه تنوين
او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر
انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد
ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن
بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة توذن بعدم تمام المضاف
الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون
التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية اي الاضافة على ضربين
لفظية ومعنوية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون
صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير
مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر
على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل
قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس
بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس

اضافه معنويه وكذا فى زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع
المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد به ان المضاف
كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافه قوله وهى اما بمعنى اللام الى
آخره اى الاضافه المعنويه على ثلثه اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن
جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافه بمعنى اللام نحو غلام
زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان
كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه او ماخوذ منه كانت
الاضافه بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه
ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافه بمعنى فى اى ضرب فى
اليوم قوله وهو قليل اى وجود الاضافه بمعنى فى قليل فقوله غلام زيد
مثال الاضافه بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافه بمعنى من وقوله
ضرب اليوم مثال الاضافه بمعنى فى قوله وتفيد تعريفا الى آخره اى
الاضافه المعنويه ان كانت الى المعرفه نحو غلام زيد افادت الاضافه
تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا الاسماء
التى توغلت فى الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر
المضاف بمماثله المضاف اليه او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة
غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام
رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اى وشرط
الاضافه المعنويه ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان

فيه التعريف لكان معرفه فلم يحتج الى الاضافه ولانه ان اضيف الى المعرفه
لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف
العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا
المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان
اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم ان تجرده
عن حرف الندا ليس بشرط فى هذه الاضافه وان كان الندا للتعريف
لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض
الاكثرى منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون
هذا جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافه
تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
قال ذو الرمة تلك الاثافى والديار البلاقع وقال الفرزدق فيما
واد دل خمسة الاشبار قوله واللفظيه ان يكون صفة مضافة الى
معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها
احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافه مثلها اضافه معنويه ومثال
الاضافه اللفظيه ضارب زيد وحسن الوجه وهى فى تقدير الانفصال
اى لان المجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى كما فى المثال الاول ومرفوع
كما فى المثال الثانى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وهو حذف
التنوين وقايم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها
فى تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن

الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز
ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا
لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة
صفة للنكرة كما يجي في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع
ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة
وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة **قوله** وجاز الضاربا زيد انما جاز الضاربا
زيد والضاربو زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان
يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفرا جوزه
بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب
الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقق
ذات الاسم والاضافة لتحقق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق
الذات سابق على محقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل
والضاربك يجي عقيبه **قوله** وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
اعلم انه اولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم
المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب
زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على
ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل
حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز
يا الحارث ولذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه

من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه
من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على
ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما
جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف
ولقايل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة
فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف في اضافة
الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله
الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من
وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه
لان فيه ست عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب
عن حمل الفرا الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن
الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام
فيجوز الضارب ذي المال **قوله** والضاربك وشبهه فيمن قال
الى اخره عطف على الضارب الرجل اي وانما جاز الضاربك والضاربه
وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا

على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف
اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف
لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن
بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال
واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا الى التمسه
يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف
اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك
وانما قال فمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب
في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على
انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك
قوله ولا يضاف موصوف الى صفته اي انما لا يضاف موصوف الى صفته لان
الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة
مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة
يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت
متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قولكم لا يضاف الموصوف الى
صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة

للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال
المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
وجوابه انه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان يقدر هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان
الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف
المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في
البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى
موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك
لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد
وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل
على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس
الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة
في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي
جنس هي اتوا الموصوفاتها واضافوها واضافوها الى موصوفاتها

[illegible] بيانا لها لا نظرا الى انها
اضافة للصفات
الى الموصوفات ه

فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي ولا يضاف احد الاسمين المتماثلين
في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة
نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم
مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان
نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله
بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم
وعين الشيء فانه من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك
لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة
العام الى الخاص فلم يكن مماثلا فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد
قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص
لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز
اضافة احد المتماثلين الى الآخر واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل
الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ
فاذا قلت جاني سعيد كرز فانك قلت جاني مدلول هذا اللفظ
ومسماه ولم يمكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجي او شبهه الى
اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب

اوضح

٧٣

اوضح من الاسم واضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى آخره والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة
اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في آخره واو او
ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل
الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف
فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان
آخره الفا الى آخره اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا
يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد تقدم حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا
ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو فان كان
آخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي
لكن هذيل يقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقول في عصى
ورحى عصي ورحي لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان
كان الواو يرد الالف الى الواو ثم يقلب الواو ياء ثم يدغم الياء
في الياء وان كان الياء يدغم الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية
لم يقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو ليرد
اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي الرامي والغازي وان
كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة
وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز

قاضي وغازيّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت اليا
في اليا وحركت اليدلا لالتقا الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هولاء
مسلمون هولاء مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت
الواو واليا وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
يا لما ثبت من قاعدتهم وادغمت اليا في اليا وكسر ما قبل اليا للتناسب
فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع **قوله**
واما الاسماء الستة فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية لحوق يا الاضافة
بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي
ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف
من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل
فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد
اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام
الفعل وادغامه في اليا متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار
واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى يا المتكلم هو الاب لجواز ان يكون
ابين جمعا لاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان
شاذا قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله**
ويقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال فيّ في الاكثر وفمي اي
اذا اضيف فم الى يا المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني

فمي

وفتحت الياء ٥

قوله ذو المجاز والدار ...

فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به يا المتكلم من غير تغيير
المفرد والوجه الاول الكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما
هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل فم فوه
بسكون الواو فحذفت الها لخفايه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما
لقلبت الواو الفا لتحركها حينئذ لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقا الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى
الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة
لانه اذا حذف الها واضيف الى يا المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعرب
تقديرا عند آخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف
الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقا الساكنين لانه
اذا حذف الها عند الاضافة الى يا المتكلم فصار فوي فوجب قلب
الواو يا وادغامها فيها وكسر الفا لاجل اليا **قوله** واذا قطعت قيل
الى آخره اي اذا قطعت هذه الاسما عن الاضافة كان اعرابها بالحركات
فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا
وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفا وضمها وكسرها
في فم لكن الفتح افصح اما كون الفتح افصح في فم فلكون الفا مفتوحا
في الاصل واما ضم الفا فليدل على الواو المحذوفة واما كسر الفا فلانه
لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانها عوضت الواو يا فكما انه عوض
يا كسر ما قبله فلذلك اذا عوض ميما **قوله** وجا حم مثل يد الى آخره

اي قلب الواو ميما في حالة الافراد للضرورة دون حالة الاضافة ... انسي

وصار يا ثم

لان المبدل عنها الميم

اى وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناه احدها انه مثل يد مطلقا اى حال
الافراد والاضافة فيقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم
وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة
مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية
انه مثل خبء مطلقا اى كلمة حم الهموز حال الافراد والاضافة فيقول
في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا
حمءك ورايت حمءك ومررت بحمءك واللغة الثالثة ان كلمة مثل حم دلو مطلقا
تقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك
ومررت بحموك واللغة الرابعة ان كلمة مثل حم عصا اى المقصور مطلقا
تقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت
حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى
في حال الافراد والاضافة **قوله** وجاء هن مثل يد مطلقا اى وجاء في هن
لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون كلمة هن مثل يد اى حال الافراد
والاضافة فيقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد
وغيرها حال الاضافة **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة
لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للنكرات
نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال فوجب اعادة وضعه
وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه ولقوله انما يعرف

اى ذو لا يضاف الى مضمر ولا ينقطع

ذا الفضل

ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضى انه لا يضاف
ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فايدة في التخصيص بانه لا يضاف
الى مضمر **قوله** التوابع كل ثان باعراب سابقه اى التابع كل ثان لا ول
واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان
شامل لخبر المبتدا وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت
والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه
اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها
ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت
والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه
من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان
جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما
الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتي اقتضائه المسند
والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب
والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه
لمصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا تشكل بمثل بك
انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه
ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان
انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له **قوله**
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع

التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت
فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج جميع التوابع سوى النعت لان
جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل
ضربت زيدا قايما فان قايما يتوهم انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال
فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قايم وان توهم متوهم انه تابع دل
على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه
لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوع
ولقايل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة
لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما
آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا
اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا قوله وفايدته تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت منها
انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها
انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل
ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون
لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان
زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد وذلك
اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقوله تع نفخة واحدة
فان الواحد لم يدل على ما لم يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة

فقد ل

فقد دل على الوحدة قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا
كان وضعه لغرض المعنى اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون
مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا
وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع
استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال
جاءني رجل علوي وتميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل
واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموما دايما او تابع يدل على معنى
في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه
في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي
رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع اخر
نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان
هذا يدل على معنى وهو اسم الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون
صورة اخرى نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي
ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق
والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار ابوه وانما
جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف

وقد مرّ انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف
المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في
التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة
للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى
انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم تفهم ارتباط زيد قايم برجل
حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الى آخره
اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار
حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل
من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة قوله فالاول يتبعه في الاعراب الى آخره اي النعت الذي هو حال
الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر
وعبّر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف
في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة
موافقتها له فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي النعت الذي
هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من
حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشيا رعاية للفظ ولم
يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانها مسند الى الظاهر الذي
بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب
افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب
تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز
اذا كان مونثا غير حقيقي كما يجي في موضعه فكذلك الصفة تقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلمانهما
ومررت بامراة قايم ابوها وسيجي هذا البحث وافيا قوله ومن ثم حسن
الى آخره اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل
في الباقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير حسن ان يقال قام رجل
قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل
قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف
ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون
غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير
لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اي المضمر
لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في
غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا يدل
على معنى في متبوعه لان المضمر يدل على الذات والصفة على عوارض الذات
قوله والموصوف اخص او مساو اي والموصوف يجب ان يكون اعرف

من الصفه او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على
الاصل في الدالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفه
او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى ان الضاحك
في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه
اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شي له الضحك وشي له الضحك اعم من ان
يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن اجل
ان الموصوف اخص من الصفه او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام
التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف
الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال
جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفه قوله
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسم الاشارة بالاسم المضاف الى
المعرف بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من
الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز
بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف
بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على
ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار
معناها انما هو باللام لان اللام وضع لتعريف الماهية قوله ومن ثم ضعف

مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء
الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال
مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال
ان يكون رجلا وامراة وكاغدا وثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز
على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان
ورجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الى آخره فقوله
تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل
لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالنسبة بل
اتي بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل
وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما
في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة
اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود
بنسبة القيام مع زيد قوله واذا عطف الى آخره اي اذا عطف على
الضمير المرفوع المتصل اسم اكد وجوبا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك
الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد
اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا
ان اكد بمنفصل حتى كان العطف بمنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان
منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك
وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا

جاز العطف بلا تاكيد منفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد منفصل سواء
وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تع
ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض اي
اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم
عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تع
تساءلون به والارحام في بعض القراءات فغير متعين لوقوعه للعطف
لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب
فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان
يكون الواو للقسم لانا نقول لا نحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس
بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا قسم ههنا ويدل
عليه اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف
عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون
في المعطوف عليه ضمير لخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان
يكون في المعطوف كذلك واعلم ان ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه
في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها
مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب
على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم الى آخره اي من اجل ان

حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز
ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز
ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير
في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون
عمرو فاعلا له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره
مقدم عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ
قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان
خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر
على الاسم وهو ممتنع كما مر في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب هذا جواب عن سوال مقدر وسوال يقال يلزم بما ذكرتموه
ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب
زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في يغضب
زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نم انه يمتنع
ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان
الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير
الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي لو كذا ما قلنا امتناع الذي
يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه
جي به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
الى آخره اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير

المضاف الى الجر مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند
الاعلم والمصنف اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار
والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف
اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال الفصحاء وهو
قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل
فيهما كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيهما ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على امرء الاول والعامل
فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة الاعلم و
المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على
المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع
العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما
ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز
العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع
وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين
لدفع وهم من توهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز
العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني
تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين

مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول قوله
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع
فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحروف والبدل لانهما لا يقرران
امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما
وان كانا مقررين امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل
في تعيين ذاته الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك
في نسبة المجيء الى زيد بل شك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل
علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو
جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول
اجمع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي
لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قائم وان ان زيدا قائم الثاني تاكيد
للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية
في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي
قلنا لا نم ذلك الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي
وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف
قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي و[illegible]

اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم
نحو جاني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان
ان زيدا قايم وفي المركب نحو جاني زيد جاني زيد واعلم انه يشكل
بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ
الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي
وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول
او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل قوله والمعنوي بالفاظ
محفوظة اي والتوكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين
وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان
اي اخرها النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث
فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير يقول زيد نفسه والزيدان
نفساهما وانفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان
نفساهما وانفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى
اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى يقول جاني الرجلان كلاهما للمذكر
وجاءتني المراتان كلتاهما للمونث قال الاخفش ان كل حكم لا يستعمل
الواحد فيه لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم
الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيد لعدم الفايدة لامتناع
صدور الاختصام من واحد فقط فان قيل الحاجة ايضا الى تاكيد المثنى

بكلا

الرجلان كلاهما جاز صدور المجي من واحد فقط كلا في المجي فانه لو جاني

بكلا في جاني الرجلان كلاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان
فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا نحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم ان
المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان
الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في الكثير
اي في ان المراد منه اثنان في صورتي الاختصام والمجي وان احتمل غير ذلك الا
انه تاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم
يتاكد في نحو المجي لامكان صدور المجي عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني ولقايل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز
كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفايدة
ومع العلم بان الجمع ليس مرادا منه ولكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى
على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الاختصام
الى تاكيد المثنى بكلا ليلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم
قوله والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلاثة وهو كله واجمع الى اخره يقع تاكيدا
لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مونثا لكن باختلاف الضمير
في الكل نحو اشتريت العبد كله وجاني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها
وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه
يقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاني القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
وجاءتني النساء كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الى اخره

ای لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشئ ذى اجزآء يصح افتراقها حسا نحو جاءنى القوم كلهم فان القوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهى زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مشترى دون النصف الآخر او اقل او اكثر مشترى فان لم يكن للشئ اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فايدة فى التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له ولا لما اجزاؤه لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فلا يقال جاءنى زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجئ نصفه او ثلثه او ربعه قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين الى آخره اى اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فى بعض المواضع نحو زيد اكرمنى هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل فيه نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل

بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل مهملا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع الى آخره اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب فى اللسان العربى والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعنى اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع لكونه بسن وليطان وتابع اتباع الحسن وشيطان وجايع قوله ولا يتقدم الى آخره اى ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اى وذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التوكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير حرف واحد فى الاول لما يتجنبون عن التكرار فى الكلام قوله البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع يشمل جميع التوابع وقوله مقصود بالنسبة الى المتبوع لخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع قوله دونه لخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بالنسبة الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة وهو بدل الكل الى آخره هذه قسمة البدل

الى اقسامه وهى بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
والغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل الكل من الكل نحو جاءنى زيد اخوك والثانى اما ان يكون مدلوله بعض
مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه
والثانى اما ان يكون بينهما اى بين البدل والمبدل منه ملابسة اى تعلق غير
بالكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثانى
بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول حمار فسبقك لسانك
الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد فى قولنا بدل الغلط
هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه
بدل الشئ من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اى البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والبدل
منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال
الاربعة اذا كانا معرفتين زيدا اخوك زيدا رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثال
الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له
رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام
زيد رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة
والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له **قوله**
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت ولجب اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب

نعت

نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون
منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة لتكون كالجابر للنقصان
الذى فيه كقوله تع بالناصية ناصية كاذبة **قوله** ويكونان ظاهرين اى البدل
والمبدل يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا
والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام
فيكون المجموع ستة عشر حاصلا من ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال
الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر زيدا اخوك زيد رأسه زيد
علمه زيد الحمار ومثالها فى ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه يد زيد
قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما
اياه ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد زيد
قطعت زيدا اياها جهل زيد كرهت زيدا اياه وكرهت حمار زيد حمار زيد
اياه ومثالها فى ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد
كرهته جهله وزيد كرهته حماره **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذى يبدل منه المظهر اما
متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره
فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم
والمخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر ولا ابك عليك الكريم المعول
لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز

ابدال الظاهر من المضمر للتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى عين
مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واستريتنى نصفى
واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار قال الشاعر
ذرينى ان امرك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من اليآء
واذا جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب
فجايز سوآء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام
فى الغايب كما فى الظاهر نحو ضربته زيدا ورأسه وعلمه وحماره **قوله**
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع
التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص
عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه **قوله** وفصله من البدل لفظا فى مثل
انا ابن التارك البكرى بشرا اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
لفظى ومعنوى اما اللفظى ففى مثل قول المرار انا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكرى لم يجز لوجوب
كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير
جايز لما مر فى باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه
بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكرى لم يحصل هذا الفرق
لجواز ان يكون بدلا لانتفآء المانع وانما قال فى مثل ولم يقل فى قوله
انا ابن التارك البكرى بشر لان هذا الفرق جار فى باب اسم الفاعل

المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف
اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين
البدل فى اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل
فى النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين
على تقدير ان يجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان يجعله بدلا
منه واما الفرق المعنوى فلان البدل هو الذى يعتمد الحديث وذكر
المبدل منه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول
وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد فى قولك
مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف
بيان ان كان له اخوة **قوله** المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب
اى المبنى ما ناسب مبنى الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب
مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبنى الاصل الفعل الماضى
والحروف وامر المخاطب وانما اخذ فى تعريفه احد الامرين لان الاسم
لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبنى الاصل فالمبنى
هو الذى لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط **قوله**
وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العامل اى حكم المبنى ان لا يختلف آخره
باختلاف العامل فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فيجعل حكمه
مثل مقابل حكم المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر اى والقاب البناء
ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز

والموصولات واسما الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف

رجوع الضمير في القابه الى البنآء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى
لدلالة المبنى عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع
الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب
البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات الى اخره اي
المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال الا انها ليست
باسماء بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات هكذا قالوا وفيه نظر وانما قيد
الظروف بالبعض لان بعضها معرب **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
الى اخره اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او المخاطب نحو انت او لغايب تقدم
ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه واما تقديرا نحو ضرب
غلامه زيدا ومعنى بان ذكر مشتقه كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن مثل
ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمت
الزيدين وفي ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله حتى توارت بالحجاب
وقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم
احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعهم
للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا **قوله** وهو متصل ومنفصل
اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ او لا
فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل

مرا غمت بدر دل متلاطم کند ده جانی فانی که سیلش متراکم شود

٨٥ هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل
بنفسه في التلفظ **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي الضمير اما
مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر
احد هذه الامور **قوله** والاولان متصل الى اخره اي الضمير المرفوع والضمير
المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل
له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور **قوله** فذلك خمسة انواع لازم لما ذكرنا
اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة **قوله** الاول ضربت وضربت اي مثال
النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا يقاس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم
وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت **قوله** والثاني انا الى هن
اي مثال النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت
انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن **قوله** الثالث ضربني
اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا
الى ضربهن وانني اننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير
المنصوب بالفعل والحرف **قوله** والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع
من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا الى اياهن **قوله**
الخامس غلامي ولي اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل

كل واحد من ثمانية عشر ... على اثنى عشر لكون ... المتكلم اثنين
سقط اربعة المثنى المذكر والمونث ... المتكلم والمجموع ... او المونث والواحد ... المذكر او المونث وكون ... المثنى المذكر والمونث ... فى المخاطب والغايب واحد ... سقط لفظان اخران فيصير ... المجموع ستة واذا استقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة فى اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب

صح

علامى علامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف قوله والمرفوع المتصل الى آخره اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اضواتها اى مثناها ومجموعها لدفع الالتباس اى لم يستتر الضمير فى اضواتها وابرز لئلا يلتبس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه قوله وفى المضارع للمتكلم مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع وللمذكر او للمونث لوجود قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام قوله والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو انت تضرب دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغايب والغايبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغايب نحو زيد يضرب وفى الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغايبين والغايبتين والغايبين والغايبات لدفع الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مونثا مخاطبا كان او غايبا او متكلما لوجود قرينة دالة

٨٧

على الضمير وهى علامات المثنى والجمع او غيرهما او قرينة الخطاب او قرينة التكلم تقول زيد ضارب لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى المجموع فحمل المفرد عليهما اطرادا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله اى والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر فى الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قايما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل فى الفعل اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير فى الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب

وان لم يجب استكنانها لاطراد الباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا
لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم موجب
وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما كون
الضمير اسند اليه صفة جارية على غير من هي له لكونها اضعف من
الفعل في العمل نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدا وزيد مبتدا
ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير
من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها هند والجملة في محل الرفع
بانه خبر المبتدا الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف
من الفعل في العمل ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا
ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو
والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي لاطراد الباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه هو ونحو هند
زيد تضربه هي لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل
فيها اقوى لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع الامرين ضعف
العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا
فلما فرغ عن تعدد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد
امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد
ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي
اذا اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف

وضاربته خبر مبتدا ثان

وقدمت

وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله
تقول اعطيتكه وضربيك واعطيتك اياه وضربي اياك وانما
اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون
احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان
احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال
نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه
لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم
من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله
والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرناه وذلك بان لا يكون احدهما
اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان
يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك
فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقدم احد المتساويين من غير مرجح على
الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قوله
والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز انفصال خبر كان واتصاله
تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو
الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال قوله
والاكثر لولاك ثم عسيت الى آخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد
عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه

مبتدا، وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه
فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى آخره اى جاء بعد لولا
ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك
الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير
المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت وبك
انت فهو فى محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع
الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا فى محل الجر بلولا وهو حرف
جر وبعد عسى فى محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل منها قوله ونون الوقاية
مع اليا لازمة اى نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة فى الماضى مطلقا
نحو ضربنى وضربانى وضربونى وفى المضارع العرى عن نون الاعراب
نحو يضربنى للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمى هذا النون نون الوقاية
قوله وانت مع النون اى وانت مع نون الاعراب فى المضارع نحو
يضرباننى ويضربوننى وتضربيننى مخير فى اثباته وحذفه اما اثباته
فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب
وكذلك انت مع لدن مخير فى اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على
السكون وفى حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع
ان واخواتها مخير فى اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفى
حذفها لكراهة اجتماع النونات فى الاربعة الاول وحمل الاخيرين
على الاربعة الاول قوله والمختار فى ليت ومن وعن وقد وقط

اى

اى والمختار اثبات النون فى ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع
النونات وفى من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما
حرفين وجواز اتصال اليا بالحرف من غير نون الوقاية نحو لى وبى
والمختار ايضا فى قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه
عنهما لكونهما اسما وجواز اتصال اليا بالاسم من غير نون الوقاية نحو
غلامى قوله وعكسها لعل اى وعكس ليت لعل فانه المختار فى لعل
حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال اليا بالحرف من غير النون
على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى
فى لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه
بالفعل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر الى آخره اى ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق
وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والخطاب والتكلم والغيبة نحو زيد هو القايم الزيدان هما القايمان
الزيدون هم القايمون هند هى القايمة وكنت انت الرقيب وان ترن
انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه
ضميرا قوله ويسمى فصلا اى ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل
بين كونه بعد ما نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه
الصيغة علم ان ما بعده خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت

قوله ويشرط ان يكون الخبر معرفه اے ويشرط اثبات هذه الصيغه ان
يكون الخبر معرفه نحو زيد هو القايم او يكون الخبر افعل من كذا اے يكون
الخبر مشابها للمعرفه لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثلك وغيرك وكالاسماء المضاف الى المعرفه اضافه لفظيه
نحو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل
او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفه ولا مشابها لها لم يحتج الى
الفصل ولم يحمل على المعرفه لعدم المشابهه ويعلم مما ذكرنا انه لو قال ويشرطه
ان يكون الخبر معرفه او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا
معرفه شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لان كرما ان شرطه كون الخبر معرفه
لانه لا يكون الخبر معرفه الا ويكون المبتدا غالبا معرفه نحوه قوله ولا موضع له عند
الخليل اے ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه
اسم ... لانه انما دخل للفصل كالكاف في اوليك والتا في انت فكما
ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا الى آخره اے وبعض العرب يجعل هذا
الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه
قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان
ترن انا اقل برفع الظالمين واقل قوله ويتقدم قبل الجمله الى آخره
اے ويتقدم قبل الجمله ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره

النعت ٤

مفسرا

مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا وليلا يفوت الكلام للسامع عند غفلته
ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجمله مونث وضمير القصه ان
كان فيها مونث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا
الضمير بالجمله لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشي بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا اے ويكون هذا
الضمير منفصلا ان كان مبتدا نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا
مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب
استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل ومتصلا بارزا ان كان
منصوبا سوا كان عامله حرفا نحو انه زيد قايم او فعلا نحو ظننته زيد قايم
لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اے انفصاله
واتصاله مستترا واتصاله بارزا كما هو على حسب عوامله قوله
وحذفه منصوبا ضعيف اے وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف
لانه وارد وليس عليه دلاله قويه مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء ولم يحترز بقوله منصوبا عن شي لان هذا الضمير اذا
كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض
واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان
حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه قوله
الا مع ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا
مع ان المفتوحة المخففة من المثقله فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف

وريحان وربيع وعود ونعيم الدنيا ... والمحنة وفي ... والعطايا ...

ليلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة
للفعل لفظا لكونه مثل شد ومد وعلى لفظ ان يئن أنينا ومعنى
لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على (وهو كونه ما بعده مقدرا بالمصدر)
التاكيد الذي هو معنى الزوايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تع
وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة ليلا يلزم مزية الاضعف
على الاقوى لكن لم يجدوا عملها في الظاهر فوجب عملها في المضمر كقوله
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تع
علم ان سيكون منكم اي علم انه سيكون اعلم انه كل من يحفى مبتدا وهالك
خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك ليلا يلزم تفسير ضمير
الشان بالمفرد **قوله** اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة
اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه دورا او بما هو اخفى
او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي
المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين
ذات المشار اليه **قوله** وهي ذا للمذكر الى آخره اشارة الى تعدادها فذا
يشار به الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذين
الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتهي وذهي يشار بها
الى المونث الواحد عاقلة وغيرها وتان الى مثنى المونث حال الرفع وتين اليه
حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار بها الى جمع المذكر والى
جمع المونث عاقلا وغيره **قوله** ويلحقها حرف التنبيه وهو انها ليدل على (اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه)

تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء ويتصل بها اواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث **قوله** وهي خمسة الى آخره اي اسماء الاشارة خمسة
لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى
واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ
الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد
من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين حاصلا من ضرب خمسة
في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة (في ستة)
للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن
وهكذا تقول في الاربعة الاخيرة اعني ذين وتا وتين واولاء **قوله**
ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك
فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد
مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب
قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك
وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك
تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا
وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو ذاك وذانك وتانك غير مشددتين
واولاك **قوله** واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة
للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها

الى المكان القريب وهنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك
الى البعيد وفى هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون
والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر **قوله** الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من
الكلام من مسند ومسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس
وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة وعايد يخرج الاسماء التى تصير جزءا تاما
من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يتم
جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه جزء بلا عايد وانما قال لا يتم ولم يقل
لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما **قوله** وصلته جملة خبرية
انما احتاج الى تعريفها لانها لم تكن مبينة وكانت ماخوذة فى تعريف الموصول
فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو مثله فى
المعرفة والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذى
والتى وتثنيتهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل
اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهى وغيرهما
غير موضح للموصولات والصلة يجب ان يكون موضحة لها **قوله** والعايد
ضمير له هذا تعريف العايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ فى تعريف الموصول
اى العايد ضمير فى الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول
قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى صلة الالف واللام الذى بمعنى

الذى

الذى والتى لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام
على الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فيسبك من الجملة مفرد
ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك
المفرد هو اسم الفاعل او المفعول **قوله** وهى الذى والتى الى آخره شروع
فى عدها اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب
والجر واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب
والجر والاولى والالذين للمذكرين وفى جمع المونث لغات اللاتى
واللائى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللاى بالياء المكسورة
او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم
وغيره الا الاولى والالذين فانه مخصوص باولى العلم وقيل ومن
التعجب ان المفرد والمثنى وهما الذى واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع
مخصوص باولى العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما
اعنى من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى
للمذكر بمعنى الذى واية للمونث بمعنى التى وذو الطائية اى ذو بمعنى
الذى فى لغة طى لقوله وبيرى ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام
خاصة بمعنى الذى عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا مطلقا
والالف واللام فى اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الذى والتى
والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العايد من الصلة الى الموصول

فان ما ماذا اى وجدت
نحو ماذا صنعت اى الذى صنعت
واحترز بقوله بالاستفهام عن ما
المستعملة فى غيره
بخلاف سواء كان بعد ما الاستفهام او لم يكن

يجوز حذفه اذا كان مفعولا لقوله تع يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو
اما المرفوع او المجرور لم يجز لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل
واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور وفيه نظر لجواز
كون المرفوع مبتدأ او خبرا وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور
معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى كانوا عليه فالاصوب
ان يقول والعايد المفعول كثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا
اضربت بالذى صدرتها وجعلت الى آخره اى واذا اضربت باستعانة
الذى عن شئ معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذى
اى جعلت الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر
عنه ضميرا يعود الى الذى للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به
فاذا اضربت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت
الذى ضربته زيد وكذلك يقول فى الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه
انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية واذا كان
اى لكون اللام مختصة بالجملة الفعلية
كذلك كان الذى اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذى
فى قوله واذا اضربت بالذى هو الذى واللذان والذين والتى واللتان
واللاتى اعلم انه يجب تقديم المبتدأ وتاخير الخبر معا انه لم يذكرهما
فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تاخير الخبر قوله واذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار اى واذا تعذر امر من الامور المذكورة وهى تصدير

الدر

نشيم برسر ... برزانو
... عن ... وقلنا القوم
... اخوان له

... بها اسمى الفاعل
والمفعول منهما
... الالف واللام ...
لانه يدخل فى الاسم
والفعل والحرف له

92

مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى
لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اى ويحذف
جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم نحو زيد والله قائم او
تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغنى عن اعادته
قوله وعن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى
للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فبمعنى الجانب ح كقوله ولقد ارانى للرماح درية
من عن يمينى مرة وامامى واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان بدليل دخول من عليهما والكاف
للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه فى اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد
يكون زائدة لقوله تع ليس كمثله شئ والذى يدل على زيادته انه لولاه
لزم نفيه تع لانه نفى مثل مثله وهو مثل مثله تع لان المماثلة من الجانبين
وقد يكون اسما لقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد
والذى يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه وتخص الكاف بالظاهر
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير لقوله وام اوعال كها
او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اى مذ ومنذ
لابتداء الغاية فى الزمان الماضى كما ان من لابتداء الغاية فى المكان
نحو ما رايته منذ سنة كذا اى ابتداء عدم الروية من سنة كذا
ويجيئان للظرفية فى الزمان الحاضر اى بمعنى فى نحو ما رايته منذ شهرنا

او يومنا اي في شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامهما في الظرف ولا
يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال
الثاني الظرفية لان العرب لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال
على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكون
حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون فعلا فاعلها مضمر فعدا من
عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه
الثلثة فيها معنى الاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا
لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حرف جر قوله الحروف المشبهة
ان وان الى اخره انما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة لكونها
مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها
ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما لا يخفى وهي ستة ان وان
وكان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك ان
يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي نوع
من انواع الكلام من ترج او تمن او استدراك او غير ذلك قوله
سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان
فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع
ما بعدها معمولا لعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت على

اصلها

اصلها قوله ويلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة وحينئذ تلغى عن
العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا ومعنى فتح اواخرها
ولعدم لزوم الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء
قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين
والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة
معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله ويدخل حينئذ اي وتدخل
هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتفيد معانيها في الجملة
الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم
زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها
على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال
ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكده فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به
ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير
معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة وبقي الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر
لفظا او حكما في موضع كل حال بقي الجملة على حالها ومن اجل ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل
موضع يكون ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع
كل واحدة من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتدا وبعد القول

وكسرت ايضا بعد القول نحو
يقول ان زيدا قائم لان مقول
القول جملة

لازم من الفرق المذكور لكسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت
ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد الموصول
نحو جائني الذي انا باه عالم لان صلة الموصول لا تكون الا جملة ولذلك اذا
دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب
القسم نحو والله ان زيدا قايم لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت
ان كان ما بعدها فاعله نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب
كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا اذا كان ما بعدها مبتدا نحو عندي
انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وفتحت ايضا ان وقعت
مفعوله نحو كرهت ان زيدا جاهل ولذلك اذا وقعت خبر مبتدا كقولك
العجب ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت
اذا كان مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم اي عجبي اشتهار
انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان
المضاف اليه جملة مثل كتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف
اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث ففتح ما بعدها قوله كان
وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا
انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدا خبره محذوف ووجوب
كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه
لانه فاعل ومفعول لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل
لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قام ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا

ذا

الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه
خبرا لتعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثم امتنع
في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار
ففي ضمير الشان في قولك هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذي
وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد
الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وامتنع
الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير
صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا
لامتناع جعل الضمير مكانه ان عملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل
ولامتناع تاخيره ان عملناه في معموله لان المصدر لا يعمل موخرا وانما قيد
المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في
رايت ضربك الذي رايته ضربك وامتناع الاخبار عن الحال في نحو ضربت
زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا امتنع
عن التمييز في نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان
يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود
الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول
لبقي ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير
المستحق لان يعود الى غير الموصول في زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه قوله
وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي

العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما
بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث
استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة
بمعنى شي اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشي معجب واما بالجملة كقوله ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شي نحو دققته
دقا نعما اي نعم شيا اي نعم الشي شيا الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا
ما اي اي ضرب **قوله** ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التام والصفة
فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طبيب ومثال
الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني
اكرمه وهي في جميع وجوهها مختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وانما بنى من وما شرطيين واستفهاميين لتضمنهما
معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين وموصولين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة **قوله** واي واية كما اي عدد انواع اي واية
كعدد انواع ما الا في التام فان ايا واية لا يقعان تامين مثال الاستفهامية
ايهم وايتهن عندك والشرطية ايهم تكرمه اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل
ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل
اي رجل **قوله** وهي معربة وحدها اي اي واية معربة وحدها من بين اخواتها

٩٤

ويطلق على الواحد وغيره والمؤنث والمذكر

في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فانها تبنى
ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل الاسماء هو
الاعراب واما اختصاصهما بالاعراب دون اخواتهما فلوجود الاضافة
المنافية للبناء فيهما وعدمها في اخواتها واما بناء ومما اذا حذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
ايهم هو اشد فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك
المحذوف **قوله** وفيما ذا صنعت وجهان اي فيما ذا صنعت وجهان عند
سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت
فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي
صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السوال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير
الفعل المذكور في السوال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم مفرد
واحد وهو اي شي ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا
في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام
فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السوال
ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى
قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال
اسماء بمعنى الامر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا
اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع

المبنى وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر اى فعال على انواع احدها ان
يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثى اى مجى فعال
بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى قياس وهو مذهب سيبويه للكثرة مجى
فعال بمعنى الامر فى الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال مبتدا وقوله
قياس خبره والثانى ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعانى نحو فجار
علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق
بمعنى يا فاسقة بمعنى القسمان لمشابهتهما فعال الذى بمعنى الامر من حيث
وجود العدل فى كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا
معرفة مبتدا ومصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدر وقوله
بنى خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مونثا كقطام وغلاب
وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بنى تميم الا فعال الذى فى
آخره را نحو حضار فان اكثر بنى تميم يوافقون للحجازيين فى بنايه
اما بناوه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التى بمعنى الامر فى العدل والزنة
واما اعرابه ومنع صرفه عند بنى تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما
مونثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف قياسا على اخواته
نحو عمر وزفر واما بناء ما فى آخره را عند اكثر بنى تميم فليتحقق موجب
جواز الامالة فيه اذ لنه على الكسر فى الاحوال الثلث وتقدير كلامه فى
الرابع وفعال علما للاعيان مونثا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر
وعلما منصوب بانه حال ومونث صفة علما ولم يحترز بقوله مونثا

عن شئ بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما للاعيان لا يكون
الا مونثا وللقايل ان يقول يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب
والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مونثان
لان العرب يونث بعض المياه فيقول جارة فلان ويونث بعض الكواكب
فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة فى التقدير
قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهايم اى الاصوات
اسما حكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية عن صوت الغراب او صوت بها
للبهايم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب
الاعراب وهو التركيب الذى يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فانه
الثانى منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال
جاءنى غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله
المركبات كل اسم من كلمتين ليس آخره اى المركبات كل اسم وكب من كلمتين
ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا هو المركب المبنى الذى سبب
بنايه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء
المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام
زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب
بنايه ليس التركيب والثانى لكونه معربا وكلامنا فى المبنى وانما قال
من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان
تضمن الثانى حرفا بنيا اى فان تضمن الجزء الثانى من المركب الذى

سبب بنائه التركيب حرفا نحو الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة
عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد واما بناء الجزء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة
عشر خمسة وعشر وانما اوردنا مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر
ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد
من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم
انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر
كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه ركب من المفردين من المتعدد
احدهما الحادي والثاني العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال
حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ عشر
للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول
منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف
في حذف النون منه ليلا يؤذن بالانفصال فتشبه به ايضا في الاعراب
لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون **قوله** ولا اعرب الثاني اي وان لم
يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب
الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول
من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلث
لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية

١٦١

اعراب الجزئين معا واضافة الجزء الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني
واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا
نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي
سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك **قوله** الكنايات والمراد
بالكناية ههنا الكناية المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء
وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب وللنسيانه فعلى
هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر عن شيء واقع مفسرا في كلام متكلم
وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد **قوله** كم وكذا للعدد
اي كم وكذا كنايتان عن العدد انما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام
والخبرية لكونه مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا
عن المبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من
البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكونه بمنزلة المضاف اليه في مثل
طوله عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة
وقد يكون مرفوعا لانه مبتدا ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم
مبتدا وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى
عندي ان يكون كذا مبتدا ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره
وعندي ظرف لله **قوله** وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت
كنايتان عن الحديث وانما بنيتا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة

وذلك الظهور وان لا يجوز ان يكون
كذا حالا لان ذلك ان الحال لا يكون نكرة
وهذه موقوفة صح

قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية
منصوب مفرد لانه للعدد فيجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة
ليلا الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اي مميز كم الخبرية مجرور ومفرد
ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا
فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا قوله وتدخل
من فيهما اي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم
الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدا او خبرا ومنصوبا ومجرورا
ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر
الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه اشارة الى مواضع كونهما
منصوبين اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه العامل
يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت
وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة
ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجلا مررت

وغلام

وغلام كم رجل ضربت وبكم رجل مررت قوله والا فمرفوع اشارة الى مواضع
كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشئ
آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه
مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدا
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز
ظرفا كان ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما
استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل
عنهما بشئ آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن
تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر
نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب
اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم
مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن
قام قوله وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
علي عشاري ثلثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل
الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون
كم للاستفهام فكانه يقول عن كثرة اعداد خالاته وعماته والجر
بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لانه بعده فعل مشتغل
بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف
وقوله قد حلبت علي عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا

الفدع اعوجاج الرسغ من اليدين والرجلين فيكون منقلب الكف او القدم الى انسيها ماشية

قوله عشاري بكسر العين والراء مضاف الى ياء المتكلم جمع عشراء بضم العين وفتح الشين المعجمة على وزن علماء وهي الناقة التي اتى من يوم نزاء عليها الفحل عشرة اشهر ولا يزال كذلك اسمها حتى يضع حلبي له

ولك صفة لها وقد حلبت على خبر ما وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقدير في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة او يوما وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها **قوله** وقد يحذف في مثل كم مالك

اى وقد يحذف مميزهما اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك ص

في الاستفهامية اى كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اى كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي مثال الاول مبتدأ ما بعده خبره **قوله** الظروف منها ما قطع عن الاضافة المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبنى لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوى وبنى على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حال الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا لانه جعل اسما برأسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج فيه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء

مضافة

مضافة فبنيها مقطوعة عن الاضافة منونة مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب **قوله** واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اى واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجرى لا غير لان لا غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهتهم قبل وبعد **قوله** ومنها حيث اى ومن الظروف المبنية حيث وانما بنى لمشابهتها الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعراب حيث ح **قوله** ومنها اذا وهي للمستقبل اى ومن الظروف المبنية اذا وبنى لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اى لظرف المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعده اى يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف

في الاكثر صح

لكن السماع بنافيه نحو

بحايفني كالشهاب ساطعاه

فاذا معمول واقف كانك قلت فحضرني السبع واقف وهذه هي
التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال
المصنف انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات كانك قلت
فاجات زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها
غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في ما اضمر عامله على شريطة
التفسير **قوله** ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية اذ وهي
للزمان الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية
نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلم بيانه
ما ذكرنا في اذا من خواصهما تفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة
كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر فبينما العسر
اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان وما زايدة والعسر مبتدا
خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان يضاف
الى هذه الجملة تقديره فبين ازمان العسر موجود والعامل في
اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا
يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع
عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل **قوله** ومنها اين
واني للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف اين واني وهما
للمكان سواء كانا للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن

المبنية ... الى

استقر اذا ... به

اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام
او حرف الشرط ومتى للزمان فيهما اي متى لظرف الزمان في
الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق
بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لم يتحقق
وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك
متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة
الاستفهام **قوله** وايان للزمان اي ومن الظروف المبنية ايان وهو
لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان
لتضمنه همزة الاستفهام **قوله** وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف
المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام
وهو من ظروف الزمان عنده لانه سوال عن حال المسئول عنه في
الحال **قوله** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اي ومن الظروف المبنية
مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
وهو الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلق الزمان
تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود
بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهي الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين
مثل كونهما حرفين في اللفظ **قوله** وقد يقع المصدر والفعل اي وقد يقع
المصدر بعدهما نحو ما رايته منذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو

او حرف الشرط

... مخففة او ان ...

منذ انه سافر اي منذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر قوله فيقدر
زمان مضاف لازم لما ذكره اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة
وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته
منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به
وح يكون بمعنى اول المدة قوله وهو مبتدا اي مذ ومنذ مبتدا في
مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر
المبتدا والمبتدا ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الجعل مذ ومنذ مسندا ولا مانع
عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته مذ يومان
لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي ما صدرها الا عند
السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا
يساعد ذلك قوله ومنها لدى ولدن اي ومن الظروف المبنية
لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليه بقوله وقد جاء لدُنْ
بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح
اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام
وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لَدَ ولَدُ ولَدْ الذي وضعها وضع
الحروف ثم حمل عليها اخواته وطهاان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد

اي على الدى

ولكن

ولكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين من
حيث انه يثبت وينزع والفرق بين عندك ولدى انه اذا قيل
المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل
المال عندي صدق سواء كان ذلك المال حاضرا عنده او غايبا قوله
وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف المبنية
قط مشددا بدالطا للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو
ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق
نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في والاختصا
بالبنا من ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في ولتضمنها
لام التعريف قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤه
اي يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح
على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو يومئذ لاكتسابه — من خزي
البنا من المضاف اليه قيل والمراد بالجمل هو الفعلية لعدم جواز بنائها
عند اضافتها الى الجمل الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة
مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم
من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير — الكتساب نخ
مع ما وان وانّ اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيف
الى ما نحو قيامي مثل ما يقوم او الى ان نحو مثل ان يقوم او الى انّ نحو
قيامي مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجمل نحو

اذا وحيث ولا يجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما
ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من حيث
احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ
بعينه فقوله ما وضع لشئ شامل لجميع الكلمات وقوله بعينه يخرج النكرات
لانها لم توضع لشئ بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني
الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها معنى تقدم من المضمرات والمبهمات والمعرف
بالنداء والمضاف الى احدها معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف
المضاف من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه
اما لتعريف الجنس نحو قولك الناس الدينار والدرهم واما لتعريف استغراق
الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان يذكر
منكرا ثم يعاد ذلك المنكر معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا
كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب
والمضروب وقد مر قوله والعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد قوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول
غيره بوضع واحد يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا غيره فان انت
وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطب به وقوله
بوضع واحد ليدخل في العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيدا اذا سمي به

رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل
باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او
لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني
والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين والمقدر خلافه لا يقال المختار
انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشئ غير معين لان ذلك
الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول
لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشئ معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع
لواحد من الرجال فيتميز من غير الرجال فان انت ورجلا يشتركان
في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر
لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن
الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على وضع
واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان
او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك
به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين
انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول
غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعملته اولا لكون مفهومه
كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى حد العلم
ما استعمل لشئ بعينه غير جائز استعماله في شئ آخر وحينئذ لا يتوجه
عليه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه

العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جايز استعماله في غيره ولجوز رفعه بان
يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان في ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول
غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف
المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة
ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من
مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في
الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد
من هذه الحقيقة فيتناول على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع
لكمية آحاد الاشياء اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية آحاد
الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن
قول القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية
آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يتقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد ايضا
والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فحينئذ لا يشكل
الحد بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا واصول الاعداد
اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد
غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين

103

واما بجمع نحو عشرون والوف ومآت واما بعطف نحو احد وعشرون
واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله واحد اثنان و
واحدة اثنتان بيان استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس ويقول
ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان
المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده
واذا الحق بالمذكر لم يلحق بالمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون
المذكر اسبق فاستحق التانيث اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها الكتب لتانيث من
المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب
اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة
في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم
لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير
ثلثة اشياء دواب حملا وحينئذ يكون المعدود مذكرا ومن قال
ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار
ثلثة بنات عرس واربع بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن
عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد
بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال

وتلك اللحاقات ان اريد بها النسآء فرقا بينهما **قوله** احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا
واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة اما الجزء
الاول فقد جآء حال التركيب لجهة حال الافراد الا انه غير الواحد الى
الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في
المونث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته
لعلة تذكرها في اخواته اي يقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر
وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث بسكون الشين عند اهل
الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جآء في التذكير والتانيث
حال التركيب لجهة حال الافراد في تذكير المونث وتانيث المذكر
والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا
يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمونث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وكسر الشين
من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة
الواحدة مع تركيبها مع ما في آخره فتحة **قوله** عشرون واخواتها فيهما اي
يقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر
والمونث نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة **قوله**
احد وعشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني
عشرين الى تسعين على مادون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل

مادون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين ولما اورد مثالا
للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمونث قال
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ الآحاد من واحد الى عشرة
على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول
اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الآحاد مع العشرات في
العشرين واخواتها كما ركب الآحاد مع العشرة لان الواو والياء في
العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع
بينهما متعذر **قوله** مائة والف مائتان والفان فيهما اي تقول في
المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان وآلاف من غير
تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة **قوله**
ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول
مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل مادون
المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل مادون
المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى
الالف تستعمل مادون المائة على ما عرفت ودون المآت على ما عرفت
وتعطف المائة على الالف ومادون المائة على المائة فتقول الف
ومائة وواحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون

امراة ولم تجر هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة
الاقل لكون الاكثر معلوما قوله وفي ثماني عشرة فتح اليآء اشاره الى
مخالفته لاخواته لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى
تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب
وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز
ما فتح يائه قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع
كسر النون لدلالة الكسرة على اليآء وحذفها مع فتح النون وهو
شاذ قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن كيفية
استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال
مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل
وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء لكنه في المعنى جمع شيء
لتوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى وانما ابتدا بمميز الثلثة
لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في ثلثمائة الى
تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى
وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى
تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء
من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد المذكر
العاقل والى مآت ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى

105

لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب مفردا اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من
احد عشر الى تسعة عشر فلكون الاعداد في تقدير التنوين لان كل تنوين
حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه يشبه نون الجمع
في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفردا اي مميز المائة والالف ومميز
تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول
الغرض به وانما لم تقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة
فلا يقال ثلث مئات الى تسع مآت بخلاف المثنى فانه يقال مائتا رجل
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك
تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص
مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى
وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث
انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى
قوله ولا مميز واحد واثنان اي لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما
للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على
الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع

الذى هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم
تعينه المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود لاى المبين واما قولهم رجل واحد
ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة اى اعتبار اى وتقول للواحد من الشئ الذى
فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق
منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمونث
الى العاشر والعاشرة وانما ابتدا بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى
يجعله الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا هو
مصيّر الثلثة اربعة وانما لم يتجاوز عن العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة
لمعنى انه مصيّر عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل
مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت
التسعة قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اى وتقول للمفرد
من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد منه المتعدد متصف بانه
ثان او ثالث وغير ذلك الاول والثانى للمذكر والاولى والثانية للمونث
الى العاشر والعاشرة تقول ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال
الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة
فغيّر لفظ الواحد الى الاول كما غيّر لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب
ما بعد الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف اعتبار
الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصيّر قوله والحادى عشر

والحادية عشرة اى اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر
بتذكير الجزئين لانه اسم المذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث
بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع
عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمونث قوله ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين
اى ومن اجل انه يقال الثانى والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اى
باعتبار تصييره ثالث اثنين اى اضيف الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق
منه بواحد ليمكن ان يصيّره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصيّر الاثنين
ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث
ثلثة اى اضيف الى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز
اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله
معنى وهو اتصافه بالثالثية قوله وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى
خاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثانى
لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق
العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة قوله وان شئت حادى عشر
عشر الى تاسع تسعة عشر اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادى
احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى
تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب
ومعنى الحرف الباقيان لوجود موجب البناء فيهما قوله المذكر والمونث
المونث ما فيه علامة التانيث الى آخره وانما عرّف المونث اولا لان التانيث

لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث
اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو الثابتة في
نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر
اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث
التاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم
المؤنث ثلثة التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقد مر امثلتها
وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها لانها كانت
ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى
كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى كذفلي والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف
الاخيرين وابنية الممدودة صحراء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك
قوله وهو حقيقي ولفظي اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي ما بازائه
ذكر في الحيوان كامرأة بازائها الرجل وناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي
بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان
سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين الانسان واذن وكل
عضو زوج ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء
منه كقوله تع يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني شعر هند وفعله نحو اعجبتني
مشي هند او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند
لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع
الاضمار الصفة او الاشارة كقوله تع هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير

الذي كقوله تع والشمس وضحيها والحروف علامة التانيث فعل كقوله تع والتفت
الساق بالساق وغير ذلك قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا
اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء
بالفعل للتبهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز التذكير اذا لم
يلتبس كما اذا سمي امرأة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة وكقوله لقد ولد
الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه
المؤنث الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير
في تانيث الفعل المسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي وفي تذكيره نحو طلع الشمس
وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى
ضميره ان الاول نحو جاء موعظة على ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة
جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المقدم وانه شيء آخر
منتظر ان يقال جاءني لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده
واعلم انه يلزم من قوله يجب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة
مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر
الجمع مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا
الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز
تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال وقوله مطلقا اشارة
الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال

حكم غير حقيقي

وانت في الظاهر غير الحقيقي بالخيار

والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث
الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما اعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم
تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار
التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اذ لان المذكر اصل
والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لسلامة
المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي وتقول
اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم
فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن
نحو الزيدون فعلوا فانه لا يجوز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء
والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا
كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام
جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث والحاق
نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون
والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي المثنى اسم الحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد
ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة الحاق
هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه

غير مذكر عاقل نحو

المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان
والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثليه في اللفظ والمعنى لكنه يشكل
بمثل القرين والعينين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل القرين والعمرين فانه
لولا الاطلاق على ابي بكر وعمر والقمر على الشمس لما تم شيئا لم يقل القران
... الا ان كون الشيء مثل غيره في اللفظ فقد يكون لاستعارة ذلك
اللفظ له عند التشبيه وقد يكون لا كذلك قوله والمقصور ما كان الفه عن
واو آخره اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل
الياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني
الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين
وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان
وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه
الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا
عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين ولكون
اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصى وان لم يكن كذلك قلبت
الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف
من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون
الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا
عن واو تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة ولكون الياء اخف
من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى

مثل كور

والثالثة ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حبارى فان في حبارى والثاني
قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان
يكون غير بدل عن حرف كقولنا مسيان في مسمى نمتى **قوله** والممدود ان كانت
همزته اصلية تثبت الى آخره اعلم ان همزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت على حالها لكونها اصلية
تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ابدا لبعدها عن زيادتها
وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو مناسبتها الواو في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها على حالها لمشابهتها الاصلية من
حيث كونها غير زايدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساآن
ورداآن واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة
زايدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباآن لكونها في حكم الجزء الاصلي
نحو اخ واب برد الى الاصل وفي دم ويد وجهان **قوله** ويحذف نونه بالاضافة
اي ويحذف نون المثنى للاضافة الى اسم ليلا يؤذن بالانفصال **قوله**
وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اي وحذفت تاء التانيث في
خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لم يفترقا كان المثنى ههنا
منزلة المفرد وكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسطه **قوله**
المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على آحاد

شامل

شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرج عنه
امثال ذلك لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفردها وبقوله بتغيير ما نبه
على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظ حالة
الافراد كلفظ حالة الجمع تقول ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في
الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار
وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على آحاد يقصد
تلك الآحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك الآحاد
بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لانه صيغة
المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الآحاد حال الجمع بالمفرد
بل يقصد بحروف مفرده ولقايل ان يقول ان قوله مقصودة زايد فانه
ما دل على آحاد بحروف مفرده لكن اللهم الا اذا وجد الدلالة من
غير القصد والارادة **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لانه
لا يصدق المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم
دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع
لتمرة لجواز اطلاقه على القليل والكثير وعدم جواز اطلاق الجمع
على القليل والجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب
ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة
ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه
نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم

ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب **قوله** ونحو فلك جمع وملزم من تعريف
المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على
وزن قفل والجمع على وزن بدن **قوله** وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح
او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان
الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار
بنائه تقديرا **قوله** والصحيح لمذكر ولمونث اي الجمع الصحيح اما جمع لمذكر
نحو زيدين جمع زيد واما جمع لمونث كالزينبات جمع زينب **قوله**
المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر اسم لحق آخره واو
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان
معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال صار
بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها ذا قوائم وانما قلنا غالبا لجواز
اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم نقل مثلها من جنسه استغناء
عنه بذكره في المثنى من حيث غالبا وقد عرفت في المثنى فائدة هذا
القيد فلا نعيدها والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق باخره هذه
الحروف من غير تغيير فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل
قاضون اي فان كان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء
قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله
جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر **قوله**

وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا
نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا سواء في مصطفى جاءني
مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب
تغييره **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا
الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالقمين والانسان
منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع
وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا
لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مونثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هنا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل
هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا
في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف
على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مونثه فعلى نحو
سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مونثه
فعلى والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه
اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان

لا يستوى فيه المذكر والمونث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل
لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المونث
فلزم الاختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحد
في المذكر والمونث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى
مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثانى
بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمونث فيهما
ح لدخول تاء التانيث عليهما للمونث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة
حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه
المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروى
الشعر كثيرا وفروقة وضحكة وضحكة لانه يستوى فيه المذكر والمونث
واشار بقوله ولا يستويا فيه مع المونث وهو عطف على فعلان فعلى
اى وان لا يكون مستويا في اللفظ مع المونث والخامس ان لا يكون
بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مونثا واعلم انه لا احتياج
الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره
ههنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط والتالك
قوله و يحذف نونه بالاضافة اى وقد يحذف نون الجمع بسبب
الاضافة كما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو سنين وارضين
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة
والجرة والقلة وغيرها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون

والحرون والاوزون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهى
كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه
المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وارضين وقد تكلف قوم في
توجيههما وحملها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل
عوض عن تاء التانيث المقدر كما في ارض وعن الاعلال والادغام
كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة قوله المونث ما لحق آخره الف
وتاء اى جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره
الف وتاء نحو قانتات ولا يتوجه عليه الاشكال لحذف التاء لان
تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان
الاخره اى الاسم المونث الذى يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما
غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكرا ولا يكون فان كان
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وح لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعول وفعيل بمعنى
مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا من حرف التانيث نحو
حايض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك
الشى للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت
فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث
واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وطامثة وجمع على حايضات

صفة وله مذكر فان كان يكون بشرط صحيح فان لم يكن ... بالواو والنون فان لا يكون مجردا ... والا جمع مطلقا

بمعنى فاعل

وطامات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا
اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات
وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء
واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا
نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان
فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفرد الكتاب وجمعا
كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع
باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق
على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة
عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في
موضع اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة
كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع
المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة قوله
المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر
هنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر لان
كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك
نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث
شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل

له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل من لفظ المصدر بيانا للمدلول
قوله وهو من الثلاثي سماع وفي غيره قياس اي المصدر من الثلاثي
سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل
افعال ومن فعل تفعيل وتفعلة وفعال وفعال نحو كلم تكليما ونصر
تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا
ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال ومن
تفعل تفعل وتفعال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال
نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال
ومن افعل افعلال ومن افعال افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل
عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او
بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع
الفعل ~~لكونه في تقدير ان مع الفعل~~ والفعل المقدر اما ماض وحال او
مستقبل فاذن يعمل مع كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره مهنا قوله ولا يتقدم
معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب
عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لم يتقدم ما في حيز صلة ان
عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه اي ولا يضمر
الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على
الواحد لكن لا يجوز اضمار في المثنى والمجموع لانه يلزم اجتماع التثنيتين

في المثنى ومما تثنيه المصدر وتثنيه الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع ومما
جمع المصدر وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل
المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى
مضمر وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة
المصدر العامل الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا الى
المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تع من دعاء الخير او لم يكن كقوله
امن رسم دارٍ مربعٌ ومَصيفٌ لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى
المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف
بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا
اولى ولميته انه ح اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل قوله واعماله
باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولميته تعذر
تقديره بان مع الفعل ح لانه كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا
يدخل على المصدر المقدر بهما وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا
مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط
وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان
اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من
حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر

من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من
الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل
احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات
من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة
واسم التفضيل لكونها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من
الثلاثي المجرد على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على
وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة
مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا
نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل اخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من
ادخل ومتذكر من تذكر تذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب
واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب واورس
فهو وارس وايفع فهو يافع واورس الشجر اي اصفر ورقه والفج الرجل
اذا افلس قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الى اخره
اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من
حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين
كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة
ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن
هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال والاستقبال لان الفعل الذي

يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل
الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب
لا مثل ضرب او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه ح يتقوى
بذلك على العمل اما في الصور الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه
لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور ح واما في
الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقع ما هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال
وبشرط عدم وصفه بصفة وبشرط عدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف
او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله بهذه الشرايط زيد قايم ابوه وجاءني
زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم ابوه وما قايم زيد واقايم زيد
والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو
اليها والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا اشكل بمثل
قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد به حكاية الحال **قوله** فان كان للماضي وجبت الاضافة اي فان
كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى المفعول اضافة معنوية
لانه غير عامل ح لاتفاق بشرط عمله فح مع ذكر مفعوله وانما قال بمعنى لانّ

الحال والاستقبال صح

وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف صح

يعني حكاية الحال الماضي

ان كان متعديا

مز

هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت بزيد
ضاربك امس خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا للكسائي
فانه قال لم تجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او
بمعنى الحال او بمعنى المستقبل وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم
زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني
الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه **قوله** فان كان
مفعول آخر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مفعول آخر غير
الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان
كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل
العلماء امس وكذلك اذا كان له ساير الفضلات **قوله** فان دخلت
اللام اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه
زيدا الآن او غدا او امس **قوله** وما وضع للمبالغة منه اي اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرايطه المذكورة
وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة
اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا وزيد الضراب
ابوه عمروا الآن وغدا وامس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في

مرحوم

استوى الجميع

مثل ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر ومنحار

الكتاب نعوّلها وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع
مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول
الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا وتقول
الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا الآن وغدا او
امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن
الفعل نحو ضاربتين وضاربات وضُرّاب وضُرّب زيدا وانما عملا وان لم يكونا
على وزن الفعل اطرادا لباب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف النون
مع العمل اي يجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرّفين
باللام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة
لكون لام التعريف بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظو عورة
العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض لحذف النون
عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف
النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح قوله اسم
المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم اشتق من
فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير
المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات
المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره
قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول اي وصيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا ويوسع الكثرة

الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر
اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مُدخَل من يُدخل او
تقديرا نحو مختار ومحمرّ قوله وامره في العمل والاشتراط اي امره
اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل
في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال
مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل عمل يُضرب ومُعطى عمل يُعطى
تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب
غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا
ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل
لازم لمن قام به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن
غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن
قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت
يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم لانه
يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا
آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة اسم الفاعل ومختلفة ايضا
على حسب السماع تقول في حسُن حسَنٌ وفي صعُب صعب وفي ظرف

طويت .. وتعمل عمل فعلها اى وتعمل الصفه المشبهه عمل فعلها مطلقا
من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان فى مدلولها لان المراد من قولنا
زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط الاعتماد على صاحبها او
الهمزة او ما لما ذكرنا فى اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها ان يكون الصفه
اى وتقسيم مسايل الصفه المشبهه ان يكون الصفه المشبهه بلام التعريف
او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف
او مجرد عنهما فهذه سته اقسام حاصله من ضرب اثنين فى ثلثة وعلى
كل واحد من التقادير السته معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور
فيصير المجموع ثمانى عشره مسيله حاصله من ضرب سته فى ثلثة والمرفوع منها
سته والمنصوب سته والمجرور سته فالرفع فى المرفوعات الست على
الفاعليه والنصب فى المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول
وفى النكرات منها على التميز والجر فى المجرورات الست على الاضافه قوله
وتفصيلها حسن وجهه اى وتفصيل مسايل الصفه المشبهه الثمانى عشره
حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وجره وحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه
ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه
برفع وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان اى اثنان من هذه
الوجوه الثمانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانى
الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافه فيهما خفه ولامتناع اضافة

ما فيه اللام الى النكرة قوله واختلف فى حسن وجهه اى واختلف فى صحة
مسيله واحدة منها وهى حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها
اضافة الشئ الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا
استلزامها اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقى
ما كان فيه ضمير واحد احسن اى والبواقى من الثمانيه عشره بعد اسقاط
مسلتين منها اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد
لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسايله حسن وجهه برفع وجهه
حسن الوجه بالاضافه وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن
وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن
وجها وحسن وجه بالاضافه وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه
ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد
على المحتاج اليه ومسايله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه
بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير
ومسايله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه
برفع وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
اشارة الى ضابطه يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير
وتقريرها ان الضمير المذكور فى الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا
عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفه ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفه كالفعل فى انها لا تثنى

ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة
ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سوا نصبت ما بعدها او جرته لاحتياج
الصفة الى الفاعل **قوله** فتونث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير
فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تونث الصفة وتثنى وتجمع بحسب
الضماير المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف فتقول مررت بهند الحسنة الوجه
ومررت برجلين حسنى الوجهين وبرجال حسنى الوجوه لوجوب مطابقة
الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن
في المسيلة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا
كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها ضمير في الوجه في مثالنا
ضميرا ولا يكون فان كان ففيها ضمير واحد وان لم يكن فلا ضمير وان
كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا الخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير
او لا يكون فان كان ففيها ضميران وان كان الثاني ففيها ضمير واحد
قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اي
اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان
مثل الصفة المشبهة فيما في جواز المسايل الست عشرة المذكورة في الصفة
المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لمشابهتها باسمي
الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد قايم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسايل وانما
قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز
فيهما

فيهما هذه المسايل للالتباس لانهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك
المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم ان اباه في
المثال الاول مفعول لضارب او فاعله نصب بتشبيهه بالمفعول وللمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم
ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان
ابيه في المثال الثاني مفعول اول المعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له
اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك
اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل للغير من
المشتقات من الفعل وقوله لموصوف ليخرج اسما الزمان والمكان
والآلة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره ليخرج اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها
وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل اخطب الشاتين وابلى الخاتم لانها
غير مشتقين من فعل **قوله** وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن
افعل غالبا **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرطه ان
يبنى من ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل التفضيل منه الا ترى انك
لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيا لم يكن وان

نصب بتشبيهه بالمفعول او فاعله اقيم مقام الفاعل ومفعول ثان المعطي وفي المثال الثاني مفعول

[illegible]

حذفت الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج
او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واحمق
لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب
قوله ليس بلون ولا عيب اى وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا
ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل
نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا
ترى انك لو قلت ح هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زايد فى
الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل
واضل سبيلا قوله فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل غير الثلاثى
المذكور وهو الرباعى نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج
والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثى مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له
تقول هو اشد دحراجا واستخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال
الاول للرباعى والثانى لغير المجرد والثالث للون والرابع للعيب
قوله وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون
المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول
على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامر للفعل اللازم
ولان المبالغة فى الفاعل احسن منها فى المفعول ولان الفاعل اكثر
من المفعول قوله وقد جاء للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا

نحو اعز والوم واشغل واشهر

للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف
وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلثة اى وقد يستعمل اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد
هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذا لا يجوز ان يقال زيد الافضل
من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الآخر لدلالة
كل واحد منهما على تعيين المفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر
منهم حصى لكون من بمعنى فى كانه قال ولست فى الاكثر منهم كقولهم زيد
الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم
تعيين المفضل عليه الا ان علم فيجوز بغير واحد من هذه الامور كقوله
تع يعلم السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان اى فاذا استعمل
اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
زيادته على ما يضاف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه
وداخلا فيه لمشاركة المضاف اليه ولهذا لا يقال الملايكة افضل
البشر وبالعكس ولا الجن افضل الكتان بل يقال افضل من البشر
والجن من الكتان ولا يلزم من دخوله فى المضاف اليه التناقض
لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل قوله فلا
يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا فى
المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لان سلن امه

اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام

المفضل

احدهما هو الاكثر ان تقصد الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس

لخروجه عنهم باضافتهم اليه

اجتماع النقيضين لانه يقدر باضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف
لزم ان يكون خارجا عنهم ويقدر بانه يشترط فيه انه من جملة المضاف
اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو
اجتماع النقيضين **قوله** والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي والمعنى
الثاني الذي يقصد به حال كونه مضافا هو ان يقصد بالتفضيل زيادة
مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح
نحو نصيب اشعر اهل بلدته **قوله** فيجوز مثله يوسف احسن اخوته
اي لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف
اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين
لعدم دخوله في المضاف اليه **قوله** ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن
هو له اي يجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد
افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها
لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة
نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم
هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم
لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل
من **قوله** واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي اما
المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص
والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة

وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل
عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة **قوله** والذي هو مفرد مذكر لا غير اي
اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورته من كالجزء
منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا
لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم تمامه ولا
بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه
وتانيثه **قوله** ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب
مفضل الى آخره اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ
جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك
الشيء ومفضل على نفسه باعتبار غيره ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا
كقولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن
جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل
باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد
الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل
ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر
من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط **قوله**
لانه بمعنى حسن الى آخره اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رأيت

باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

مع انهم لم يفعلوا فضلوا ابن حسن
ومعمول باجنبي ومعمول الكحل

رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد
هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح
لدفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر
مبتدا والكحل مبتدا فلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل
من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى
مع كون معناهما واحدا ويصح ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد قوله فان قدمت ذكر العين الى آخره اي فان قدمت ذكر
العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها
الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على
افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من وكوادي السباع حينئذ مفعول ثان
لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية حال عن وادي السباع وواديا منصوب
بانه مفعول اول لقوله ولا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتئية
تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما وقى معنى من وساريا
منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سُرى ويكون صفة واقعة
موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد

١٣

الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بما الكلمة وبالدلالة
الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض
المذكور في حد الاسم قوله ومن خواصه الى اخره فقوله من خواصه اشارة
الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة
باول الفعل والاخيران بآخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف
والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في
الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل
لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة
لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضماير
المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة
في الاسماء والحروف اما في الحرف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد
اضطرادا للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي
فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة
انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت ودوجب

وحرف قد والسين وسوف والجوازم
وحروف تاء التانيث الساكنة
ولحوق تاء فعلت

وبنيت انشا والرا دبما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرحه للعلم به **قوله** مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو ضرب بعد ضرب اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى وضرب مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأتين قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها للاسم لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نأتين يخرج الماضي والباء فيه للسببية وللمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها اشبه الاسم بسبب احد حروف نأتين ومعه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما التخصيص فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما التخصيص فبالسين او سوف نحو سيضرب او سوف يضرب **قوله** فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف نأتين فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا كانا ومثنى وقد يستعمل

للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث الغائبة ولمثناها الغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثتين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه وجموع المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركة هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل فرقا بينه وبين الثلاثي المزيد انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فدخل في غير الرباعي نحو انفعل وافتعل واستفعل وغير ذلك **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره اي ذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل تضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان هذه

وكرم

النون اوجب تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب غير المضارع اذا اتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا اتى المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب بلا قيد في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس لجر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما استحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا او المخاطب المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء **قوله** والمتصل به ذلك النون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة

وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون

الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال **قوله** والمعتل بالواو والياء لا آخره اي واعراب المعتل الآخر بالواو والياء وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف **قوله** والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد **قوله** وينتصب بان ولن وكي واذن لا آخره اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها قال فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل لكونه مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون **قوله** والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من

بالضم والفتحة تقديرا والحذف

والجازم نحو لم يقم زيد

وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو نحو اريد ان تحسن الي وان تقوموا

مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم

المتخلل وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصب مع العلم
لكون ان الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق ولكون
العلم والدال على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم
انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين
او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا اوردنا لن ليكون كالعوض
من المحذوف للتخفيف للفرق بين ان الناصبة والمخففة **قوله** والتي
تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن
ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة
نحو ظننت ان تقوم وان ستقوم لجواز وقوع كل واحد منها بعد الظن
قوله ولن نحو لن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي
الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو آكد من لا في نفي
المستقبل وقيل انها للتابيد **قوله** واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معمولا
لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذا وما قبلها والثاني
ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع **قوله** واذا وقعت بعد الفاء
والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذا بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك

فاذا اكد مثلك او بعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها
على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلة
من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها **قوله** وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب
دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف
وليس بحرف جر و[illegible] النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين
لدخول اللام عليه لقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج **قوله** وحتى اذا
كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي نصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند
الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب
اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر
الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية غالبا وهو غالب نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس
وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل
فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة
في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل
ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى

ما قبلها وفي المثال الثالث يعني الحال وما بعدها مستقبل تحقيقا **قوله** فان اردت
الحال تحقيقا او حكاية اي وان تقصد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى
ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد وانت مخبر
عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك سرت اليوم حتى ادخل البلد امس وانت
سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف
ابتداء فترفع ما بعدها وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان
بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال
وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال **قوله** وتجب السببية اي اذا كانت
حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال
اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية
التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم
الرجاء **قوله** ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة
اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيري حتى
ادخلها بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة
لا تعلق لها بما قبلها ويجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال
اسرت حتى يدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب
وانه محال **قوله** وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان تاما

وانما لم ينصب حتى لكون حتى حرف ابتدا لا حرف جر

فيتم كان الناقصة بالاخبر وهو غير جايز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها

جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو
بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع في كان سيري **قوله**
وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم
سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك
في السير وانما وقع في تعيين السائر **قوله** ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اي
مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول
حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم **قوله** ولام الجحود
لام تاكيد بعد النفي لكان اي لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على
كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه وبين لام كي ان لام كي
للتعليل بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في
لام كي **قوله** والفاء بشرطين الى آخره اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان
بشرطين احدهما ان ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب
ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها
ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب
الا في الضرورة كقوله سا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد
به ان الحق فاستريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني
فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل

ولزوم اختلال المعنى

احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض

لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فاكرمك وبتقدير الا والمكن منك زيارة
فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث
لا يكون قضاء عليهم فيموتوا وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة
لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس
اليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد
ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر
ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر ومن شرط العطف فوجب ان يجعل
ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا
تقرر ذلك فقولك ائتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك
اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء
على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين
احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة
في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام
لان الواو للعطف كالفاء فاضمار ان بعدها لبيان الجمعية ويلزم منه جعل
الفعل الذي قبله في تقدير المصدر لئلا يكون عطف الاسم على الاسم مثال
النفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن فالمراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام
هل تعطيني واكرمك فالمسؤول عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام

ومثال

تصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف عند رجب بكر
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر وغير
الظروف ما ومن واي ومهما وامثلة قوله ارى العمر كنزا ناقصا
كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله
تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تاتنا به من آية والاصل
في مهما على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف
الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما فكان ذا بدلا اي
لا فعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جرتا مجرى
كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بها وانما لم يسم هذه الاسماء مع انها
حروف الشرط ايضا لان اصل حروف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك
بل للمضي قوله واما حيثما واذا فسادا كما مثلا له المعنى في كيفما لانه من المستحيل
ان يكون على اي حال سوء عليها وللمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا
للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر لقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفي
يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله
لم اي ويجزم الفعل بان مقدرة وقد يجيء بيانه قوله فلم تقلب المضارع
ماضيا الى آخره لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال

بالاستغراق وجواز ونفيه ولما مثلها وتختص حذف الفعل

لم تقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما مثلها اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه قوله وتختص لما بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول لم يندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم
ازمان مضى وهو زمان الاخبار
ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار لان زيادة معناها بزيادة ما وتختص لما ايضا بجواز حذف فعلها نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم لان اصلها لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعادة ان وصلت وان لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب والباقي غيرهما فنادر كقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم قوله ولا النهي ضدها اي لا للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع

المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة وهي المذكورة من قبل يدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هنا السبب في العقل حتى لا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجود وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا والثاني الاولى ضعيف لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الى اخره اشارة

ان الاول سبب والثاني مسبب فالاول شرط والثاني جزاء فان كانا مضارعين فالجزم او الاول فالجزم او الثاني فالوجهان

لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء

لا بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب
والجزاء الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء الذي
معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم
تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل
على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى
نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء
عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه ح وهو جعله للاستقبال واما اذا كان مع
قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد كقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنى كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول
الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق واشار
الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان
كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا جاز الامران دخول الفاء وعدمه
من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان
تمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب
الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان تمت اقم وكذلك
اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تع ومن
يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم
يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد

وجاز

وجاز ترك الفاء ان جعل لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه
لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول
الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال
مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث
بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم
يكن مضارعا مثبتا او منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف
الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تع افان مت فهم الخالدون او امرا كقوله
تع قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تع فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقوله ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء
كقولك ان اكرمتني فرحمك الله او كان ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا
كما مر او منفيا بما او لن الى غير ذلك قوله وتجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاءت اذا مع
الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما
لم تجيء موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل على الجملة الا الاسمية
نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية اي يجزم الفعل
المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل
الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي
اي ان تعرفني بيتك ازرك وليته عندنا يحدثنا والا تنزل تصب خيرا

نحو اسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة
الامر
اي ان تنزل تصب خيرا
اي ان كان عندنا يحدثنا

والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا الجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر منها هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك بمنزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا على وضوح المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار **قوله** مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج الامر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل لا تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة **قوله** وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش

وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا وانما كان حكم اخره حكم اخر المجزوم تشبيها له بلام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم اخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وهي عدم مشابهته الاسم باحد حروف نايب **قوله** فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وان كان بعده حرف متحرك اسكن اخره واجعل باقيه ~~على حاله~~ تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول ومضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ من كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي

زدت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع
الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة
لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة
من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو ااكرم وحذف في
البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى
ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل وغيره والغرض
من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا
يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولم يعكس اي كسر ما قبل آخره لانه لم يضم
في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان
في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لرفع الالتباس تقول
في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة
والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر
عند سقوط الهمزة في الدرج في قولك الا انطلق والا اقتدر والا استخرج
اما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم الحرف الثاني
تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم
وجاهل لبناء المفعول والثاني في قوله والتاء في مع التاء عطف على الثالث
وقوله لخوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل **قوله** ومعتل

بضم التاء

العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل
العين ثلث لغات احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلها
قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها فصار بيع وقيل والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة
الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدرك الا البصير وهو
فصيح يؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة
قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الحركة
من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا للضم ما قبلها واشار
الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو اعلم ان
قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد
ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا **قوله** ومثله باب
اختير وانقيد دون باب استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي
المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه
يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير اختير
وانقيد انقود فان نير ونود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء
ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني
فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وليس مثل بيع وقول في وقوع
الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في
مثل قيل وبيع **قوله** وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره لتمييز عن بناء الفاعل

اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول في يضرب يضرب **قوله** ومعتل العين تنقلب فيه الفا

اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين تقلب عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يقال ويباع **قوله** المتعدي وغير المتعدي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء ومع الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد **قوله** والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضا معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا

١٦

١٣

يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة بالاصالة بلا اختلاف فان علم يتعدى الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فتعديه بنفسها الى واحد والى الآخر بواسطة حرف الجر تقول انبائك عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل وهذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعولي اعطيت بمعنى انه يجوز ان يكون منفردا من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الآخرين كما انه يجوز ان تذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا حاضرا الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا حاضرا الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت

قوله

قوله والثاني

زيدا ضربا الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت وحسبت
الى آخره اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني
المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من علم او ظن فان
الثلثة الاولى للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد
فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت
علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قائما
وتنصب الجزئين اي المبتدا والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت
هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في صدورها الى الجوارح
والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية قوله ومن خصائصها ان
لا يقتصر على احدهما الخصائص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء اي ومن
خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان
لا تذكرهما معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم
اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد للمبتدا
من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت
كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد
من المبتدا والخبر كما مر على ان حذف احد مفعولي حسبت واقع في
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة من قرأ بالياء اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
البخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء الى آخره اي ومن خصائص

ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما

هذه الافعال الالغاء وهو اذا توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او
تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما
مبتدا وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد علم
ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز
الالغاء نحو متى ظن زيد منطلق لان تقديم معمول المفعول كتقديم المفعول
ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخرا وتوسط لعدم استقلال
مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل العارض وهو التوسط والتأخر
مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تأخرت او توسطت
ويعلم من قوله اذا توسطت وتأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت
وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت
وهذه الافعال تكون بمعنى الظرف حينئذ نحو زيد ظننت قائم زيد
قائم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي
ومن خصائص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول ازيد
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم
لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملت هذه لم
تكن هذه الاشياء صدرا للكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت
ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العمل وقع عليهما بالحقيقة وعدل
عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ راعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء

ومن حيث المعنى رد وعيب هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه
عند كلان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين وانما قال الا الاستفهام
فلم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تع لنعلم اى الحزبين احصى
وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تتعلق نحو ايهم علمت
زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد اى
ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد
نحو علمتنى وعلمتك اى علمت نفسى وعلمت نفسك وكقوله تع ان الانسان
ليطغى ان رآه استغنى فان هاء ضمير الانسان والها يعود ايضا اليه ولم تجز
فى ساير الافعال فلا يقال ضربتنى لان الغالب فى ساير الافعال تعلق فعل
الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتنى
لسبق الفهم الى ضربتنى انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسى ولا تدفع حركة الضمير هذا الالتباس مع قيام هذا الما
لكون هذا الغالب قويا ولجواز استتار هذه الحركة بغيرها عند غفلة
السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب
من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه
اكثر من صفات غيره فاذا احتيج فيها الى ايراد النفس لا ينفى المقتضى
للايراد وهو الالتباس على ان افعال القلوب وغيرها يشتركان فى
انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا
ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا

عابرا

١٣٣

واعلم انى لم اعرف ما فايدة الحكم فى قوله حكم معناها ماضى رفع الجزء الاول
اعنى المبتدا بانه اسمها وينصب الجزء الثانى اعنى الخبر بانه خبرها
شبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افادت معناها
وهو الزمان الماضى فى زيد قايم وهكذا فى الكل قوله وكان يكون
ناقصة الى اخره اى كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهى التى احدها
لتقرير المبتدا على صفة فى الزمان الماضى سواء كان دايما نحو كان الله
قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها
ماضيا دايما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله
بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت واليه اشار بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله
لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وحينئذ يقع
بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذى كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك
كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزايدة و الناقصة
ثلث لامتناع كون اقسام الشئ قسيما له وايضا لم خصص الاول
بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل ذلك لئلا يطول
الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم
غير الناقصة للاخيرين دون الاولى والثانى ان يكون تامة
واشار اليه بقوله وبكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة

والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت ترتفع ما بعدها
بالفاعلية كما ترتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدور
كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليه بقوله وزائدة وهي
قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم
لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ والوجود تأخيرها حينئذ
وثانيهما ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تع كيف نكلم من كان
في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا
على الحال وانما ذكر هذين القسمين اي الثالثة والرابعة وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما
موافقة للناقصة في اللفظ وصار للانتقال اي صار للانتقال من
شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو
واما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء واصبح واضحى وامسى الى
آخرها اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجيء لثلثة معان احدها اقتران مضمون
الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد
عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار
نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار غنيا في الصبح على هذه
الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي حينئذ تفيد معنى الدخول في هذه
الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات الى آخره
اعلم ان ظل وبات تجيئان بمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل

تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثاني بمعنى صار كقوله تع ظل وجهه
مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان وما زال وما برح وما فتئ
وما انفك الى آخره اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها
لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في العادة نحو ما زال زيد اميرا
اي مذ هو كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا ففاعل قبل في قوله
قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها ويلزمها النفي
اي ويلزم هذه حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فتكون
هذه الافعال بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون
هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال
زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما للمرة وما دام التوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت
خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد
يعني زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل
ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام
لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند والمسند اليه وليس
لنفي مضمون الجملة الى آخره اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال
عند الاكثر لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما الآن ولا
تقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال
الله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذه نفي لكون العذاب مصروفا

عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل وللمستدل بهذه الآية ان يقول
ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان يخالف الظاهر لاستعمال
العرب ولا يجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال
على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على
المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على نفسها ففيه ثلثة اقسام
احدها يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها
افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني لا يجوز وهو الذي
في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما نافية والثاني ان يكون
مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها
اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم
يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان
واتباعه في غير ما دام ووجه قوله انها النافية لما دخلت الافعال
الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان
على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا
القسم بقوله وقسم لا يجوز الاول في غير ما دام والقسم الثالث مختلف
فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه
للنفي ولامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز
لكونه فعلا لجواز تقديم معمول الفعل عليه واجيب عن دليل الاولين

يمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما
اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه
الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس ولو لم يجز تقديم
خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول
الا حيث يصح وقوع العامل فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب على المصنف
ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان
يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة
كثيرة من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه افعال
المقاربة الى آخره اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير
الفاعل على صفة الا انه افرده بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع
وامتناع تقديم خبرها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال
وضعت لدلالتها لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا يأتي منه
المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء
فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق ولهذا لا
يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير تقول عسى زيد
ان يخرج وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان احدهما
ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع
مع ان تقريبا لمعناها في الترجي وتقوية لانه ان اصله ان يكون اسما فيا سا

على ضمير كان لا لانه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير
ابؤسا وهو جمع البؤس والباس اي الشر والشدة واشار الى هذه
اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل
النصب بانه خبره اي عسى زيد الخروج اي ذا الخروج على تقدير حذف
المضاف وفي اللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر وهذا كما يقال في سمعت
انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع يقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر
وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله
وعسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه
خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويز تقدم خبرها
على اسمها فعلى الوجه الاول يقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى
ان يقوم الهندان والهندات وعلى الوجه الثاني يقول عسى ان يقوما
الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله عسى
ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلا يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين
اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل في اللغة الاولى ناقصة وفي الثانية
تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان
لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين

والموصول

فزيد

١٣٥

فزيد مبتدأ ما بعده خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى ان
يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان
عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان
تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله
وقد تحذف ان اي وقد تحذف عن الفعل المضارع ان في اللغة
الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله
والثاني كاد اي والقسم الثاني من الذي وضع لمقاربة حصول
الخبر وهو فعل محض فلذلك تصرف فيه وفاعله اسم محض وخبره
فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر في الحال من غير ان
تدل ليتبع على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد تدخل
ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال اي اذا دخل النفي على
كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي
كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه الحا با
كانا وسلبا وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد
ذلك قوله وقد يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل
على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا

تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان

لا على مقاربة رجائه

على الاصح

فيكون للاثبات

كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل
فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء
ذا الرمة فى قوله اذا غيّر النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس
الهوى الاثبات ونسبوه الى رسيس الهوى من حب مية والا لم
يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب
عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم فى زمان الحال دليل على الاثبات وهو
مقاربتهم الذبح فى اول الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم
فى قوله اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى وغير ذلك واعلم
ان العرف فى مثل ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات وانه يفهم منه انه سافر
بعد ان لم يقارب السفر وهو الذى حملهم على الحكم بانه للاثبات
وعن الثانى انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز
ان يكون مذهب من خطّأه مذهب من قال انه للاثبات والصواب
ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان النأى اذا غيّر المحبين
لم يقارب حبّى التغير وهو ابلغ من نفى نفس التغير **قوله** وقيل
يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى وقال بعضهم
ان كاد اذا دخل حرف النفى عليه يكون فى الماضى للاثبات كقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفى
المستقبل كالافعال اى يكون للنفى كقول ذى الرمة اذا غيّر النأى المحبين

الى

الى آخر البيت **قوله** والثالث طفق وجعل وكرب واخذ الى آخره
اى الثالث وهو الذى للدلالة على الشروع فيه جعل وطفق وكرب واخذ
واوشك فانه يخالف لحسبى لا يفارق معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع
فيه لكن الاربعة الاول يستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى
كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد
ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك
زيد يخرج **قوله** فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اى فعلا التعجب
وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل
فيه تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس
عند رؤية ما خفى سببه وخرج عن نظائره **قوله** وله صيغتان
اى وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهى غير
متصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهى ولا تثنية
ولا جمع لكونها مشابهة للحرف لكونه للانشاء الذى اصله ان
يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد **قوله**
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اى فعلا التعجب لا يبنيان
الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة
والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثى ليس بلون ولا عيب ويتوصل
فى تعجب ما تمتنع بناء فعلا التعجب منه مثل ما يتوصل به الى التفضيل

وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره
واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره **قوله** ولا تصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف
فلا يقال ما زيدا احسن ولا ما احسن اليوم زيدا ولا يقال انضا بزيد
احسن ولا احسن اليوم بزيد بفصل الظرف وهو اليوم بين
ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق **قوله** وما ابتدائية نكرة عند
سيبويه الى آخره اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتدا نكرة
بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده
اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التي بعد ما صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع
بانه مبتدا خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما
استفهامية عند قوم فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء
احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل الا انها نسيا منسيا
قوله وبه فاعل عند سيبويه الى آخره اشارة الى بيان اعراب افعل
به عند سيبويه اي به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة
كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة هنا ليدل على الانشاء واصل
افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير
اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير الى لفظ الامر الى

لفظ الامر وليس المراد به معنى الامر هنا ولا فرق بين قولنا ما احسن
زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه
ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا التزم صورة واحدة **قوله**
ومفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى
هذا يكون افعل امر الاخبار فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعل لكن الضمير
ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند
بعضهم اي انه امر لكل واحد يخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه
بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول
يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية
وذلك اذا كان الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة
الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال
المدح التي تعرف بها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء
ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من افعال
المدح والذم لانها لم توضع للانشاء **قوله** فمنها نعم وبئس اي فمن افعال
المدح نعم ومن افعال الذم بئس **قوله** وشرطها ان يكون الفاعل معرفا
اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان
يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون

مضافا الى المعرف بلام التعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او
يكون مضمرا وذلك الضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اى
نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شئ غير موصوفة كقوله تع فنعما هى
فما مهنا نكرة بمعنى شئ موضعها النصب على التميز وهى المميز لفاعل نعم
اى فنعم شيا هى اى نعم الشئ شيا هى وهى ضمير الصدقات وهى المخصوص
بالمدح او الذم لانه ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس قوله
وهو مبتدا ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اى المخصوص بالمدح
او الذم مبتدا والجملة التى قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا لقيام
لام التعريف مقامه او ضمر مبتدا محذوف على تقدير سوال وجوابه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه
الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتين قوله
وشرطه مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون
مطابقا للفاعل فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل فى
المعنى قوله وبيس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول جواب عن
سوال مقدر وسوانه تقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل فى الجنس
وليس كذلك فى الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب
بانه متاول اى متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اى بيس

قوله وبعد ذلك المخصوص
اى وبعد ذكر الفاعل
تذكر المخصوص بالمدح
م

او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد

باقو بين هست
١٣٢١ ش